



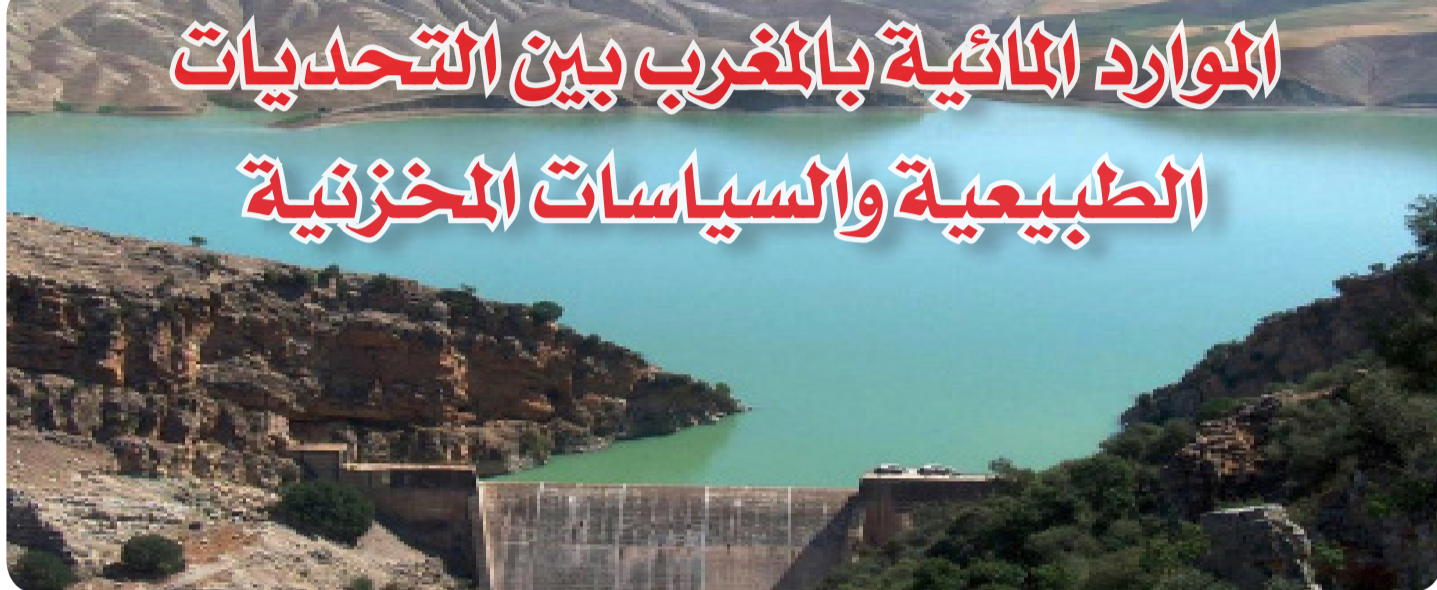
عبد المومن شباري
فقيه النهج الديمقراطي



ضيف العدد: **عبد الله غميظ**



اليسار المناضل مطالب باليقظة
واستجماع القوى على أرضية طبقية ومن
أجل بناء حزب الطبقة العاملة وعموم
الكادحين



الموارد المائية بالمغرب بين التحديات الطبيعية والسياسات المخزنية

لماذا يقاطع الشعب المغربي الانتخابات المخزنية؟

كلمة العدد

حقيقي لصالح الشعب. إن هذا التغيير سيأتي، بالأساس، بالنضال من خارجها وسيتم بواسطة التفاف الجماهير الشعبية حول أدواتها النضالية المختلفة وتقويتها وتحسينها ضد إفساد النظام لها.

إن النهج الديمقراطي يعتبر أن بلادنا تعيش مرحلة التحرر الوطني والبناء الديمقراطي. وأن التغيير لصالح الشعب يتمثل في إنجاز مهام هذه المرحلة ويستوجب التقدم في السيرورات التالية:

= سيرورة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة. ولذلك، يسعى النهج الديمقراطي إلى إحداث نقلة نوعية في هذا البناء من خلال الاعلان في مؤتمره المقبل عن ميلاده.

= سيرورة بناء وتنويع التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير الشعبية، وفي مقدمتها العمالية والكادحة بشكل عام.

= سيرورة بناء جبهة الطبقات الشعبية التي في مصلحتها تحرير بلادنا من هيمنة الامبريالية والكتلة الطبقية السائدة.

= سيرورة بناء أممية ماركسية.

وانطلاقا من تحليل الواقع، يعتبر النهج الديمقراطي أن النظام المخزني يشكل عقبة كأداء أمام أي تغيير لصالح الشعب. ولذلك، فإنه يدعو إلى تشكيل أوسع جبهة ضده، وخاصة نواته الصلبة المافيا المخزنية. جبهة تضم كل القوى، أيا كانت مرجعيتها الفكرية وتموقعها الطبقي، التي تمثل كل المتضررين من هذه المافيا المخزنية.

في العمق، تصويت الاغلبية الساحقة من الشعب ضد نظام مسئول عن المأساة التي تعيشها.

غير أن هذا الرفض، الذي يعبر على تطورها لوعي الشعب بأعدائه ومصلحه، قد يؤدي إلى الاحباط أو اليأس في غياب بديل. والنظام يعمل جاهدا من أجل ذلك، خاصة بواسطة ترسيخ فكرة أن كل القوى السياسية والنقابية والجمعوية فاسدة أو عاجزة. وهو بذلك يضع القوى السياسية والنقابية والجمعوية المناضلة والنظيفة والمدافعة عن المصالح الشعبية في نفس سلة القوى السياسية والنقابية والجمعوية الانتهازية والوصولية والرجعية التي، غالبا ما صنعها ويرعاها. أنه يسعى إلى تجريد الجماهير من أدواتها النضالية.

إن مسؤولية القوى التي تناضل من أجل تغيير حقيقي يخدم مصالح الشعب، وخاصة الطبقة العاملة وعموم الكادحين(ات)، جسيمة لتحويل هذا الرفض الشعبي، من مجرد موقف(مقاطعة الانتخابات) إلى فعل سياسي وتنظيمي ونضالي ملموس.

وهو ما يتطلب القيام بعمل دعائي واسع لكي تتحول، لدى أغلبية الشعب، المقاطعة من موقف حسي ينطلق فقط من السخط على الانتخابات والمؤسسات المنتخبة والمنتخبين الفاسدين والقوى المشاركة في الانتخابات إلى موقف واعى بطبيعة هته المؤسسات وصلاحياتها المحدودة جدا وبالتالي عجزها بنيويا على أحداث تغيير

يقاطع الشعب المغربي، بشكل تلقائي وعارم، الاستحقاقات الانتخابية وخاصة منها التشريعية.

فثمانون في المئة من الكتلة الناخبة، على الأقل، تقاطع أو تضع ورقة بيضاء في صناديق الاقتراع. وهي بذلك تعبر عن رفضها للمسلسل الانتخابي جملة وتفصيلا إما لكونها، من خلال تجربتها الطويلة والتي ابتدأت في 1962 للاستحقاقات الانتخابية والمؤسسات المنبثقة عنها اقتنعت بعدم جدواها لأن تأثيرها على واقعها المعاش كان سلبيا، أو وصلت إلى الوعي بأن هذه المؤسسات المنتخبة عاجزة تماما على تغيير أوضاعها نحو الأحسن، إذ ليس لها أي تأثير على الاختيارات والسياسات والقرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المصيرية بالنسبة لها. وأن هذه الاختيارات والسياسات والقرارات يستفرد بها القصر.ناهيك عن القوانين اللا ديمقراطية(التقطيع الانتخابي وشكل الاقتراع...) التي تؤطر الانتخابات والفساد والتزوير الذي يشوب العملية الانتخابية والتدخل السافر للسلطة في كل تفاصيلها، بما في ذلك التهميش والتضييق المفروض على القوى المقاطعة.

إن الرفض الجماعي، الحسي أو الواعي، للانتخابات التشريعية ينزع الشرعية الشعبية على المؤسسات المنبثقة عنها ويفضح زيف الديمقراطية التي يتغنى بها النظام ويعبر أن الشعب في واد والنظام والقوى الموالية له في واد آخر. وهو، في حد ذاته، موقف سياسي وليس عزوفا : إنه،

الاختلاف الانتخابي

6 سؤال مستقبل الفيدرالية؟

10 مفهوم ماركس للاغتراب

الامبريالية الأمريكية: إلى أين؟

11

الشباب والديمقراطية:

12 أية علاقة وبأي مضمون؟

النهج الديمقراطي بالدار البيضاء يندد بتعنت الدولة في عدم تلبية مطلب إطلاق سراح الصحافي الريسوني

التي جاء بها القطاع العمالي للنهج الديمقراطي وأهمها التواجد على مستوى الفروع والجهات ويثمن تأسيس لجنة للقطاع بالفرع.

• يؤكد على ان استمرار تساقط المزيد من الضحايا نتيجة الاخطاء الطبية خاصة في المصحات الخاصة ومنها حالة الشابة امال بالبرنوصي مؤخرا مما يظهر باللموس مدى الحاجة الى الدور الاساسي للمستشفيات العمومية بدل ترك هذا المرفق الاساسي بيد القطاع الخاص والذي همه الاول والأخير الربح والربح فقط.

• يعلن دعمه لفرع الجبهة الوطنية لدعم فلسطين و ضد التطبيع والذي تم الاعلان عنه بالدار البيضاء ويعلن تجنيده ومناضليه ومناضلاته للتواجد والمساندة له.

• يدعو الى تفعيل الجبهة الاجتماعية بالدار البيضاء لتكون في مستوى ما تعرفه المدينة من اجهاز على الكثير من الحقوق والمكتسبات.

• تنديده باستمرار تعنت الدولة في عدم تلبية مطلب المعتقل سليمان الريسوني بإطلاق سراحه. ويحمل المسؤولية الكاملة للدولة في كل ما يتعلق بحماية حياة المعتقل السياسي الريسوني سليمان الذي وصول اضرابه عن الطعام الى مرحلة حرجة وكذلك استمرار اعتقال الصحفي الاستقصائي عمر الراضي يرافق كل هذا حملة من الاعتقالات للاصوات المعارضة...

• يندد بامتناع السلطات المحلية باقليم مديونة عن التجاوب مع مراسلات الجمعية المغربية لحقوق الانسان وشكايات المواطنين واغلاق الابواب في وجوههم.

مستحقاتهم يواجهون بها تكاليف الحياة.

ومن جهة اخرى تشهد البادية بتيط مليل واهل الغلام هجمة شرسة من اجل اقتلاع ما تبقى من الايدي العاملة سابقا في المزارع التي تركها المعمرون الفرنسيون واستولى عليها بعض الملاك العقاريين والذين لاهم لهم الآن الا التخلص من تلك الايدي العاملة وتفويت الاراضي للمافيا العقارية لتحيلها الى اقامات اسمنتية تذر عليهم الكثير من الريح.

وانطلاقا من هذا كله فان الجمع العام :

• يجدد مطالبته بكشف الحقيقة الكاملة حول ما تعرضت له انتفاضة 20 يونيو 1981 من قمع دموي ومحاسبة المسؤولين على هذه الجريمة التي لا تقبل التقدم.

• يدعو الاتحادات المحلية للنقابات الديمقراطية والتي حظيت بثقة الطبقة العاملة والمستخدمين الى تفعيل دورها الاجتماعي في الضغط على ارباب العمل من اجل الاستجابة لمطالبهم المشروعة والعادلة.

• يهنئ المناضلات والمناضلين في القطاع العام والخاص الذين حضوا بثقة رفاقهم ورفيقاتهم كمثلين في اللجان الثنائية او كمنادب عمال ويشدد على ضرورة القيام بالمهام التي انتخبوا لأجلها والتي يحددها ويحميها القانون المنظم لمهنتهم.

• يعلن عن تضامنه مع الاساتذة الذين فرض عليهم التعاقد والذين تم استثنائهم من التصويت في الانتخابات الاخيرة مما يفضح ادعاءات المسؤولين ويوضح بشكل جلي ان الوزارة تعتبرهم مؤقتين لارسميين.

• يجدد التأكيد على ضرورة المتابعة والتفعيل للخلاصات

انعقد اليوم 20 يونيو 2021 بمقر النهج الديمقراطي بالدار البيضاء جمع عام لفرع النهج الديمقراطي بالدار البيضاء الشمالية الذي انكب على تجديد الكتابة المحلية للفرع تحت اشراف الكتابة الوطنية وانتخب الرفيق محمد الدليمي كاتباً محلياً لفرع الدار البيضاء الشمالية، كما تمت مناقشة الاوضاع بالمنطقة التي يشغل بها الفرع وما تعرفه من احتقان اجتماعي وسياسي واقتصادي مستحضرين ذكرى 20 يونيو المجيدة التي خلفت مئات الشهداء والجرحى والمعتقلين وقرر اصدار البيان التالي :

يتابع النهج الديمقراطي بالدار البيضاء الشمالية عن كثب الوضعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وما ينشأ عن ذلك من توترات نتيجة السياسة المتبعة من لدن الدولة والممارسة طبق الاصل من طرف المسؤولين المحليين حيث ازدادت المعانات مع وباء كورونا وما خلفه من ازمة اقتصادية انعكست بدرجات كبيرة على الطبقة العاملة وعموم الكادحين من فلاحين فقراء وعمال زراعيين وباعة متجولين مع استمرار الزيادة في اثمان بعض المواد الاساسية مع ما تعرفه الاجور من جمود منذ سنوات.

ومن ذلك استمرار عمال النظافة بمختلف الشركات التي فوض اليها التنظيف والذين لم يتقاضوا اجورهم مما جعلهم يخوضون اضرابات متتالية دفاعا عن حقوقهم وكذلك الامر بالنسبة لعمال شركة موروسكو الذين يخوضون اضرابات مستمرة دفاعا على حقوقهم ومطالبهم المشروعة.

كما يستمر عمال وعمالات خياطة عادل وسوماتيم وسيكاليم وانثير ترونك وغيرهم في الاحتجاجات والوقفات امام ابواب المعامل المغلقة والحاكم مطالبين بتمكينهم من

الجبهة المغربية لدعم فلسطين تجدد رفضها المطلق لتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني

شكل تحولا نوعيا واستراتيجيا في مسار الصراع مع الكيان الصهيوني الاستعماري ومراكز الامبريالية والأنظمة الرجعية

6. تحيي روح الشهيد نزار بنات وأرواح كافة شهداء المقاومة الفلسطينية، وشهداء الشعب المغربي.

7. تعتبر القضية الفلسطينية قضية مركزية لدى الشعب المغربي، وأن التطبيع الذي توأطت فيه الحكومة والنظام المغربيين هو مدان من كل القوى الحية ببلادنا ومن عموم الشعب المغربي.

8. تعتبر الهرولة نحو التطبيع بدعوى ترسيخ قيم التسامح مع كيان مجرم مقتصب عنصري وفاشستي ما هو إلا محاولة لتبييض جرائمه في حق الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة، وهو خيانة عظمى وطعن للشعب الفلسطيني ولصموده ومقاومته من أجل التحرير واقامة دولته المستقلة.

9. تدعو القوى المغربية الديمقراطية والحية إلى تشديد الضغط من أجل إقرار قانون يجرم كافة أنواع التطبيع، وفضح المطبعين وكل أشكال الجرائم والتمييز العنصري التي يمارسها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني، كما تطالب بإغلاق مكتب الاتصال فورا وطرد ممثل الكيان وكل الصهاينة من بلادنا.

العلاقات مع الكيان الصهيوني، وتطالب الدولة بالتراجع عنه واحترام موقف الشعب المغربي منه، وتضامنه مع الشعب الفلسطيني.

4. تؤكد الالتزام المبدئي للقوى المغربية الحية بدعمها



المستمر لكفاح الشعب الفلسطيني حتى يتمكن من استرجاع كافة حقوقه الوطنية التاريخية والمشروعة في التحرر وبناء دولته المستقلة على كامل التراب الفلسطيني وعاصمتها القدس.

5. تؤكد من جديد أن خيار المقاومة الشعبية بكل أشكالها كطريق وحيد للتحرير قد أسقط خيار الرهان على التطبيع، وأن النصر الذي حققته في معركتها الأخيرة

تتسارع وتيرة التطبيع الخياني مع الكيان الصهيوني الاستيطاني المجرم بالمغرب، حيث تتواصل الاستعدادات على قدم وساق لإعادة تسيير رحلات جوية مباشرة بين المغرب والكيان الصهيوني المحتل لاستقبال آلاف السياح من خلال رحلات منظمة أو رزمات سياحية، كما تعقد جمعية المرشدين السياحيين بشراكة مع المجلس الجهوي للسياحة وغرفة التجارة والصناعة والخدمات بسوس ماسة دورة تدريبية للمرشدين السياحيين تهم ظاهريا التدريب في اللغة والثقافة العبرية.

وأمام هذا الإصرار على التطبيع الخياني المخزي للمغرب مع كيان مغتصب استعماري واستيطاني، والهرولة إلى تسريع وتيرته على كافة المستويات، فإن الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع:

1. تدين بشدة الامعان في تمهيد الطريق لفتح أجواء المغرب أمام مجرمي الحرب في الكيان الصهيوني من خلال تنظيم رحلات الطيران لهم واستقبالهم لتدنيس أرض المغرب بدعوى "تنشيط السياحة".

2. تستنكر تصريحات وزيرة السياحة المغربية المروجة مثل هذه البرامج السياحية الطبيعية في تحد سافر لمواقف الشعب المغربي وقواه الحية.

3. تجدد رفضها المطلق للاتفاق المشؤوم لتطبيع

لا بد من بديل عن المقاومة الشعبية

نقابة FNE تندد بمنع جامعتها الصيفية بتزنيث

"الجامعة الصيفية" في الأديبات التنظيمية من خلال تخوفه من ارتفاع عدد المشاركين واعتبارها "الجامعة الصيفية" نشاطا عموميا مفتوحا للجميع، ونذكرها في هذا الصدد أننا نتحدث هنا عن نشاط داخلي مغلق للهيئات والمنظمات يكون فيه الحضور بالدعوة وتقتصر على المنتسبين للتنظيم والضيوف فقط.

• يعتبر المكتب الإقليمي أن المسوغات التي ضمنها السلطات في قرار المنع واهية، خصوصا أن رسالة الإخبار بالنشاط التزمتم فيها النقابة باحترام حضور نصف العدد المسموح به وهو خمسون شخصا، وباتخاذ كافة التدابير الاحترازية.

• يعلن المكتب الإقليمي للجامعة أنه سيستمر في أداء رسالته التأطيرية لعموم نساء ورجال التعليم، إلى جانب رسالته الترافعية والنضالية للدفاع عن الحقوق العادلة لعموم أبناء الوطن.

وفي الأخير يحيي المكتب الإقليمي جميع فروع جهتي سوس ماسة وكلميم واد نون على انخراطهم لإنجاح الجامعة، ويحيي كافة الهيئات والمناضلين المتضامنين مع فرعنا بتزنيث ضد شطط السلطات العمومية بالإقليم، وضد منعنا من ممارسة حقنا الدستوري.

وعاشت الجامعة الوطنية للتعليم FNE نقابة مستقلة مناضلة

بيان تنديدي بمنع الجامعة الصيفية لنقابة FNE بتزنيث

اجتمع المكتب الإقليمي للجامعة الوطنية



للتعليم FNE بتزنيث لتدارس حيثيات المنع الذي طال نشاط الجامعة الصيفية التي كانت مبرمجة يومي 3 و 4 يوليوز، وبعد نقاش مستفيض يعلن المكتب الإقليمي ما يلي :

• تنديده بالمنع الذي طال نشاط النقابة بتزنيث والذي يدخل في دوامة خنق الحريات والأصوات الممانعة، التي تنهجها السلطات العمومية بالإقليم، والتي تؤدي إلى إفراغ الهيئات والمنظمات من دورها التأطيري والترافي وبالنتيجة إغراق البلد في المزيد من الاحتقان.

• استغرابه من جهل السلطات بتزنيث لماهية

الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد يعتبرن خطوة صندوق التقاعد ليس بديلا عن مطلبهم الأساسي في الإدماج

عما يواجهه صندوق التقاعد من تحديات، تنذر بإفلاسه في السنوات المقبلة. واعتبر الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد أن هذه الخطوة

عبر الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد عن رفضهم للخطوة الحكومية بدمجهم في الصندوق المغربي للتقاعد، وأكدوا أن مطلبهم هو إسقاط التعاقد والإدماج في أسلاك



الحكومية، ما هي إلا مناورة في سياق انتخابي، حيث تجري محاولة استغلال ورقتهم من طرف بعض الأحزاب، وعلى رأسها حزب وزير التعليم، مؤكدين أنهم ليسوا أرقاما انتخابية، وأن هذه المناورات ستبوء بالفشل.

وشددت التنسيقية على أن ملفها المطلي واضح ولا تنازل عليه، ولا مجال لتجزئته، وأنها لن تقبل بشيء غير التفاوض المباشر معها، بدون وصاية.

وشددت التنسيقية على أنها مقبلة خلال الموسم الدراسي المقبل على تسطير برامج نضالية قوية، وذلك بعد سنتين من الحجر الصحي، الذي تحول إلى حجر حقوقي، وأكدت أن الأساتذة مستعدون للتضحية من أجل مطالبهم.

وأدان أساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، المتابعات التي تطال زملاءهم، فضلا عن الغرامات التي فرضت على بعضهم، والسجن الموقوف الذي تم الحكم به على البعض الآخر، في محاولة لثنيهم عن نضالاتهم، مؤكدين استمرارهم في النضال إلى حين إسقاط التعاقد.

الوظيفة العمومية، وليس الدمج في صندوق التقاعد.

وانتقدت لجنة الإعلام التابعة للتنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، تمرير هذا المشروع دون أي تفاوض أو إشراك للفاعلين من نقابات وغيرها، متهمة الحكومة بتمرير مجموعة من المغالطات.

وكانت الحكومة قد أكدت أن من شأن المشروع الذي صادقت عليه أن يؤكد مبدأ المماثلة بين أطر الأكاديميات وأطر هيئة التدريس الخاضعة للنظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية، وهو الأمر الذي سيوفر لهم الاستقرار المهني والأمن الوظيفي.

ونفت تنسيقية الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد أن يكون هذا المشروع يوفر الاستقرار، مشيرة إلى جملة من المشاكل التي يواجهها الأساتذة، والتي تجعلهم يعانون الهشاش والاستقرار المهني، ومن بينها الشتات الأسري، حيث لا يزالون محرومين من الحركة الوطنية، وهو ما ينتج عنه مشاكل اجتماعية، فضلا

حقوقيون يطالبون بإطلاق سراح الناشط "نور الدين عواج" والقطع مع انتهاكات حقوق الإنسان

النشطاء والمدونين والصحفيين.

واعتبرت اللجنة الحقوقية أن اعتقال عواج تحكيمي وضرب لحرية التعبير بالمغرب، مطالبة بإطلاق سراحه مع إسقاط كافة التهم المضربة وتوفير المحاكمة العادلة للصحفيين سليمان الريسوني وعمر الراضي مع تمتيعهما بالسراح في انتظار تبرئتهما من كافة التهم الموجهة إليهم.

واستنكرت اللجنة المحلية لدعم المعتقل السياسي نور الدين عواج، بما أسمته الخروقات التي تشهدها كافة المحاكمات بموقع الدار البيضاء وباقي المواقع الأخرى لافتة إلى ما أسمته العيوب التي شابت محاكمته الصحافي الريسوني.

وطالبت اللجنة المحلية لدعم المعتقل عواج، بوضع حد لهذه المآسي التي فاقمت من سوء الأوضاع الحقوقية و الحريات في المغرب والكف عن متابعة النشطاء السياسيين والحقوقيين والصحافيين والمدونين بسبب آرائهم والقطع مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والمحاكمات الصورية مع إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين دون قيد أو شرط.

طالبت اللجنة المحلية لدعم المعتقل السياسي نور الدين عواج، بوضع حد لهذه المآسي التي فاقمت من سوء الأوضاع الحقوقية والحريات في



المغرب.

وقال حقوقيو اللجنة، إن احتجاجها في ثاني جلسات محاكمة "العواج" بالمحكمة الجزئية بعين السبع بالدار البيضاء يأتي في ظل الوضع القائم والردة الحقوقية التي يعرفها المغرب والتي تتجلى في التراجعات والانتكاسات السياسية والحقوقية والهجمات الشرسة التي تشن على

تقرير عن ندوة صحفية لهيئة دفاع المعتقل الصحفي سليمان الريسوني

ر. مرياح

القضية أكثر مما قدم به لديه وبالتالي لم يكن يستدعي كل تلك المدة، وأما بعد إحالة الملف من لدنه لجلسات المحاكمة، فلم يتم التأخير بطلب من الدفاع إلا خلال الجلسات الأولى من أجل تسجيل المؤازرة للمحامين واعداد الدفاع، وهو حق أصيل من حقوق الدفاع؛ وضمانة أكيدة من ضمانات المحاكمة العادلة، وأما باقي التأجيلات فكانت بسبب تعنت إدارة السجن ورفضها تسليم وثائق القضية للسيد الريسوني قصد الاطلاع واعداد دفاعه بالرغم من المحاولات المتكررة لدفاعه لدى إدارة السجن، التي كانت تتحجج بأن الوثائق يتعين أن تأتيها عن طريق النيابة العامة، هذه الأخيرة التي تماطلت في الاستجابة لطلبنا، مما حدا بنا، وريحا للوقت للتوجه للمحكمة واستصدار حكم بتاريخ 15/4/2021 بتمكين السيد الريسوني من وثائق الملف (محاضر، وقرار الإحالة وغيرها...)، من أجل اعداد دفاعه، وهو ما يعد حقا من أبسط حقوقه المخولة له قانونا، أما باقي التأجيلات فقد فرضها الوضع الصحي للسيد سليمان الريسوني الذي دخل في إضراب لا محدود عن الطعام منذ 8/4/2021، بعد أن ضاق ذرعا بالتضييق التي مورست عليه، وخاب ظنه في الانتصاف بعد طول انتظار منذ تاريخ توقيفه ثم تقديمه وعرضه على التحقيق، وخفت أمله في محاكمة عادلة مستوفية لكافة ضماناتها وشروطها، وأولها قرينة البراءة، وهو الشعور الذي عززه وزكاه طعن النيابة العامة في قرار السيد قاضي التحقيق، بعدم متابعتها من أجل جنحة الاحتجاز والحكم بارجاعها، ثم رفض طلبات السراح، التي وصلت إلى 14 طلب، المقدمة ابتداءيا واستئنافيا رغم توفر كافة ضماناته. وهو الأمر الذي فرض بالضرورة تأخير جلسات المحاكمة، أمام الترددي الخطير والمطرد للوضع الصحي للسيد سليمان نتيجة إضرابه عن الطعام باعتباره الوسيلة الوحيدة المتاحة له من أجل الاحتجاج.

• بالإضافة إلى ذلك، يتضمن الملف خروقات مسطرية أخرى لا تقل خطورة، مما يجعل هيئة الدفاع تؤكد أن ملف السيد سليمان الريسوني ملف سياسي بامتياز، يستهدف ضرب حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة، خاصة وأن سليمان معروف بكتاباته اللاذعة والمنتقدة للسلطات العمومية.

• لكل ما سبق فإن هيئة الدفاع تشبث بحق موكلها سليمان الريسوني في المتابعة في حالة سراح وهو أحد شروط وضمانات المحاكمة العادلة، تفعيل مبدأ قرينة البراءة التي كرستها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والدستور والقانون، مادام أن الاعتقال الاحتياطي هو استثناء حدد القانون الدولي لحقوق الإنسان شروطه بدقة، إذ لا يجب أن يكون معقولا فقط، بل أن يكون ضروريا ومشروعا.

وبخصوص تفسير هيئة الدفاع المنظمة للندوة تصوير عملية اعتقال سليمان الريسوني من طرف أحد المواقع المعروفة بالتشهير والإساءة، فإن الهيئة تسجل أن ذلك وحده يشكل دليلا قاطعا على أن محاكمة سليمان الريسوني هي محاكمة سياسية بامتياز، ولا فمن أخبر هذا الموقع بتاريخ وتوقيت ومكان الاعتقال ولماذا الاعتقال أصلا بل ولماذا التصوير؟ مادام أن الأمر يرتبط بشكاية عادية حول جريمة افتراضية عادية من جرائم الحق العام التي تقع مثيلاتها بشكل يومي في ختام هذه الندوة، وجهت هيئة دفاع سليمان الريسوني رسالة مفتوحة إلى كافة الجهات المختصة لتحميلها مسؤولية تبعات تجاهلها للإضراب عن الطعام الذي يخوضه سليمان الريسوني منذ 72 يوما، والذي باتت معه حياته في حالة خطر حقيقي، وطالبت بضرورة نقله إلى المستشفى لإنقاذ حياته.

وتشهير، وهو الأمر الذي قد يسفر عن فاجعة حقيقية، بحيث أن حقه في الحياة أصبح مهددا بشكل خطير، إذ أنه على شفا حفرة من الموت.

• إصدار النيابة العامة لبلاغ بتاريخ 15 يونيو 2021، وهي طرف في الملف، يتضمن معطيات غير صحيحة، بداية من اعتبارها الجهة التي بادرت إلى مباشرة بحث تمهيدي بناء على مجرد تدوينه باسم مستعار، منشورة في الموقع الاجتماعي "فايسبوك"، تنسب فيها أفعالا جرمية لشخص مجهول، دون تحديد مكان وزمان وقوع تلك الأفعال الجرمية، مما يطرح التساؤل عن الاختصاص الترابي لإجراء البحث التمهيدي المذكور خلافا لمقتضيات المادة 49 من ق م ج؛ كما قامت، وفي انتهاك صارخ لقرينة البراءة، بتعميم بلاغ على وسائل الإعلام العمومية والخاصة، يخبر باعتقال السيد سليمان الريسوني والأفعال الجرمية التي اعتقل من أجلها،



على غير العادة المعمول بها بباقي الملفات الجنائية مهما كانت خطورة الأفعال المرتكبة، وهو ما يستشف منه أن ملف الصحفي سليمان الريسوني ليس ملفا عاديا.

• فقبل اعتقال هذا الأخير، نشرت بعض المواقع الإلكترونية المعروفة بعملها التشهيري، وبمجرد صدور تدويته باسم مستعار تنسب أفعال جرمية لشخص مجهول، خيرا يفيد بأن المقصود من التدويته ليس إلا السيد سليمان الريسوني وذلك في سياق حملة تشهير مغرضة وممنهجة وصلت حد نشر أحد هذه المواقع، وقبل انطلاق أي بحث قضائي، لمقال يتوعد فيه هذا الأخير بفتح أبواب "جهنم" عليه يوم العيد؛ وفعلا تحقق الوعيد عشية العيد عبر اعتقاله، وتم تأكيد هذا العلم المسبق بحضور هذا الموقع لمكان الاعتقال في الوقت والمكان المحددين وتصور عملية اعتقال ونشرها وتعميمها دونما حسيب ولا رقيب؛ كما طالت هاته الحملة التشهيرية الممنهجة ملف السيد سليمان الريسوني المعروف حاليا على أنظار القضاء وصلت حد اتهام دفاعه بالمماطلة والتسويق وتحميله مسؤولية طول مدة المحاكمة.

• منذ اعتقال سليمان الريسوني بتاريخ 22/05/2020، وخلال التحقيق معه الذي دام لفترة ستة أشهر، لم يحقق فيها مع سليمان إلا في ثلاث جلسات (من 25/5/2020 إلى 3/11/2020) ولم يتم تحرير قرار الإحالة إلا بتاريخ 21/12/2020، ولم يتم عقد جلسة المحاكمة العلنية إلا بتاريخ 9/2/2021 أي بعد تسعة أشهر من الاعتقال.

• إن التأخير الذي طال ملف القضية، مرده بالأساس لطول فترة التحقيق القضائي معه الذي دام لما يقارب التسعة أشهر، والذي أشرف عليه السيد قاضي التحقيق بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء، رغم أن هذا التحقيق لم يضيف أي جديد لملف

يوم الجمعة 18 يونيو 2021، بمقر دار المحامي، التابع لهيئة المحامين بالدار البيضاء، نظمت هيئة دفاع الصحفي المستقل سليمان الريسوني المعتقل بصفة تعسفية منذ أزيد من سنة، والذي يخوض إضرابا لا محدودا عن الطعام وصل بتاريخ تنظيم الندوة 72 يوما.

وحسب الهيئة المنظمة لهذه الندوة، التي أدار أشغالها كل من الأستاذ النقيب عبد الرحمان بنعمرو والأستاذ محمد صادق (من هيئة الرباط) والأستاذة سعاد لبراهمة (من هيئة سطات) والأستاذ أحمد أيت بناصر والأستاذ لحسن دادسي والأستاذ ميلود قنديل (من هيئة الدار البيضاء)، فإن هناك عدة أسباب دفعتها لتنظيم هذه الندوة، أوردتها في التصريح الصحفي الذي تلتته على المنابر الإعلامية والصحفية التي حضرت أشغال الندوة، ومن بين هذه الأسباب:

• تجاهل الحالة الصحية الخطيرة لسليمان الريسوني الذي وصل 72 يوما من إضرابه اللامحدود عن الطعام، إذ بات حقه في الحياة مهددا بصفة جدية ومقلقة، حيث أنه فقد أزيد من 30 كيلوغراما من وزنه، ولم تعد له القدرة على الحركة والكلام وبالتالي على إمكانية الدفاع عن نفسه.

• تعدد الخروقات المسطرية التي شابته وما زالت تشوب الملف، ومنها بصفة خاصة:

• اعتقاله في الشارع العام بعدد كبير من عناصر الشرطة وذلك مثبت بالصوت والصورة، في حين جاء في محضر الضابطة القضائية أنه تم استقباله من طرف ضابط الشرطة -الذي حرر المحضر في مكتبه بوجود ضابطين اثنين، وفي هذا تزوير لمعطيات واقعية ملموسة مثبتة.

• تصوير الريسوني خلال عملية الاعتقال من طرف أحد المواقع الإلكترونية المعروفة بالتشهير والإساءة للمعارضين السياسيين والنشطاء الحقوقيين والصحفيين المستقلين؛

• وضع سليمان الريسوني في الاعتقال الاحتياطي على ذمة التحقيق لمدة حوالي سنة كاملة دون توجيه أية تهمة واضحة له.

• ضرب قرينة البراءة بمتابعة سليمان الريسوني في حالة اعتقال رغم توفره على كافة الضمانات للحضور والامتثال أمام القضاء في حالة سراح.

• مواصلة التشهير به لحد عقد هذه الندوة.

وفي سؤاين لجريدة النهج الديمقراطي وجهنا إلى الهيئة المنظمة، حول أهم وأخطر الخروقات المسطرية في الملف من جهة، وتفسير هيئة الدفاع لدلالات ومرامي تصوير الريسوني خلال عملية اعتقاله من جهة ثانية، أجابت الهيئة المنظمة للندوة بأن من بين أخطر الخروقات والانتهاكات المرتبطة بملف سليمان، ما يلي:

• استمرار حملة التشهير التي تطلال الصحفي سليمان الريسوني، والتي وصلت حد التطاول على سلطة القضاء، ونشر ادعاءات لا أساس لها من الصحة، وافتراء على الرأي العام، بالقول بان الصحفي سليمان الريسوني امتنع عن الحضور لجلسة محاكمته التي أشعر مسبقا بتاريخها، متجاهلة وضعه الصحي الذي حال دون حضوره.

• تجاهل خطورة الوضع الصحي للصحفي سليمان الريسوني، الذي اضطر للدخول في إضراب لا محدود عن الطعام لغاية يومه (72 يوما) بسبب ما طاله من ظلم وحيف

مستجدات الحالة الوبائية بالمغرب

عزيزة الرامي

السياحة الداخلية والتنقل بين المدن، على أن يعاد فتح المساجد ابتداء من الأسبوع المقبل تبعا للحالات الوبائية محليا.

ويعاد الأسبوع المقبل أيضا فتح الحدود أمام المواطنين المغاربة والمقيمين الأجانب للعودة إلى المغرب مع إمكانية مغادرتها جوا وبحرا. في حين لم يعلن بعد عن موعد فتح الحدود لعموم المسافرين والسياح الأجانب.

ولا تزال ست مدن خاضعة للقيود بسبب ظهور بؤر للفيروس "في أماكن عمل"، لا سيما في مزارع الفراولة الواقعة في غرب المغرب. وفاق عدد المصابين بالوباء حتى الأربعاء 15 ألفا توفي منهم 242.

وأصدرت وزارة الصحة بلاغا جديدا بخصوص عملية التلقيح، اليوم الجمعة، أكدت من خلاله، دباؤه وفي إطار تسريع عملية التلقيح الوطنية، سيتم فتح مراكز للتلقيح خلال يوم الأحد. وأضاف البلاغ بأنه وحتى تتمكن الفئات التي تفوق أعمارها أربعين سنة، والتي لم تتمكن بعد من أخذ جرعاتها، تعلن وزارة الصحة أنه سيتم فتح مراكز للتلقيح خلال يوم الأحد. هذا، ويتوجب على المواطنين والمواطنات المعنيين التوجه إلى مراكز التلقيح طيلة أيام الأسبوع بما في ذلك يوم الأحد.

وأضافت أن ثمة بعض السلالات الفرعية لمتغير دلتا يتتبعها الخبراء حاليا وقد حثوا البلدان على توسيع جهود التسلسل الجينومي.

تمديد حالة الطوارئ الصحية

بعد وصول المغرب لـ 994 532 (بزيادة 844 حالة) أعلنت الحكومة المغربية تمديد حالة الطوارئ الصحية لمدة شهر إضافي، وفق ما أعلنته الخميس في سياق الإجراءات المتخذة لمواجهة تفشي فيروس كورونا، مع استمرار حظر التجمعات والأعراس والجنائز.

وأعلنت الحكومة في بيان الخميس "تمديد الطوارئ الصحية بسائر أرجاء البلاد لمواجهة" تفشي الفيروس، وذلك لغاية 10 غشت المقبل.

وتراهن الحكومة على "توسيع التحاليل المخبرية إلى أقصى درجة ممكنة داخل القطاعات الإنتاجية"، وفق ما أوضح وزير الصحة هذا الأسبوع.

لكن السلطات خفضت الحجر مطلع يونيو، في تدابير تسارعت في 25 من الشهر نفسه. وفي المقابل، يستمر فرض وضع الكمامات الواقية تحت طائلة عقوبات للمخالفين. وأتاح تخفيف إجراءات الإغلاق إعادة فتح المقاهي والمطاعم والفنادق وصلات الألعاب الرياضية وكذلك استئناف

لا يزال العالم يعيش أحد أقوى الأزمات الصحية بسبب الفيروس التاجي كوفيد 19 حيث بلغ عدد الإصابات عالميا 19 219 432 (بزيادة 49+856 حالة) وفيما يخص الوفيات فقد تم تسجيل 3 762 965، فيما يخص وثيرة التلقيح ضد الفيروس فقد بلغ عدد الأشخاص الملقحين/ات عالميا 690 059 867 بنسبة 11.2 في المئة من ساكنة العالم وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع خطورة و تفشي الفيروس، ناهيك عن سرعة وقوة ظهور المتغيرات (الطفرات) للفيروس التي تعتبر تحديا وتشكل خطرا محققا وفي هذا السياق حث مدير العام لمنظمة الصحة العالمية الدول على التصدي للطفرات المروعة الجديدة لفيروس كورونا من خلال زيادة جهود التطعيم وتدابير الصحة العامة، محذرا من أن متغير دلتا سرعان ما أصبح السلالة المهيمنة في العديد من البلدان وهو ما يضعنا في فترة خطيرة للغاية من الجائحة.

وقالت د. ماريا فان كيرخوف، رئيسة الفريق التقني المعني بكوفيد 19، إن الفيروس يتطور منذ ظهوره لأول مرة. وأضافت تقول: "هذا ما تفعله الفيروسات. المتغيرات المثيرة للقلق التي نتبعها حاليا هي أربعة: ألفا، بيتا، غاما ودلتا. ستستمر بالتطور وسيكون هناك المزيد من الطفرات، وسيتم اكتشاف المزيد من المتغيرات، بعضها سيكون مثيرا للقلق".

عدد الإصابات وتوزيعها حسب الجهات

| التاريخ 2 يوليوز 2021 | الحالات الجديدة | العدد الإجمالي |
|--------------------------|-----------------|----------------|
| الحالات المؤكدة | 844 | 532994 |
| الوفيات | 9 | 9307 |
| المتعافون | 540 | 518641 |
| الحالات النشطة | 5046 | |
| التحاليل الجديدة المنجزة | 18175 | |
| التحاليل الإجمالية | 6340705 | |

تشير معطيات الحالة الوبائية بالمغرب حسب الإحصائيات الرسمية بتاريخ 2 يوليوز 2021 لتزايد الإصابات حيث بلغت لـ 844 حالة إصابة جديدة بفيروس كورونا المستجد، 9 حالات وفاة خلال الـ 24 ساعة الماضية.

كما تشير المعطيات أن الحصيلة الجديدة للإصابات بالفيروس رفعت العدد الإجمالي لحالات الإصابة المؤكدة بالمغرب إلى 532 ألفا و994 حالة منذ الإعلان عن أول حالة في 2 مارس 2020، فيما بلغ مجموع حالات الشفاء التام 518 ألف و641 حالة، بنسبة تعاف تعادل 3.97 في المائة، بينما ارتفع عدد الوفيات إلى 930 حالة، بنسبة فتك قدرها 1,7 في المائة.

تتوزع حالات الإصابة المسجلة خلال الـ 24 ساعة الأخيرة عبر جهات المغرب بين الدار البيضاء-سطات (382)، وجهة الرباط قنيطرة سلا (144)، ومراكش اسفي (114)، وسوس-ماسة (84)، وبالمرتبة الأخيرة جهة كلميم واد نون (8).

وبحسب النشرة التي أعلنت عنها وزارة الصحة المغربية فقد ارتفع و أصبح مؤشر الإصابة التراكمي بالمغرب يبلغ 1464,8 لكل مائة ألف نسمة، بمؤشر إصابة يبلغ 2,3 لكل مائة ألف نسمة خلال الـ 24 ساعة المنصرمة، فيما يصل معدل ملء الأسرة الإنعاش المخصصة لكوفيد 19 هو 7,8 في المئة.

وبلغ عدد الحالات الخطيرة أو الحرجة الجديدة بأقسام الإنعاش والعناية المركزة المسجلة خلال الـ 24 ساعة الأخيرة، 38 حالة، ليصل العدد الإجمالي لهذه الحالات إلى

247 حالة، 8 منها تحت التنفس الاصطناعي الاختراقي، و147 تحت التنفس الاصطناعي غير الاختراقي.

وقد أعلن منسق "مركز طوارئ الصحة العامة" في وزارة الصحة، معاذ المرابط، تسجيل مؤشرات مقلقة تنبئ بانتكاسة وبائية "محتملة جدا"، وأضاف إن ما يبعث على القلق أكثر هو أن هذه المؤشرات تأتي في ظرفية دولية تتسم بانتشار واسع النطاق لمتحور "دلتا" على المستوى العالمي، وتزامنا مع انطلاق الموسم الصيفي واستئناف الرحلات الجوية التي ستسمح بدخول مواطنين أو سياح من مختلف البلدان، مع ما يترتب عن ذلك من ارتفاع في وتيرة التنقلات والأنشطة. وأوضح أنه جرى رصد ثلاثة مؤشرات رئيسية، منبهة لاحتمال حدوث موجة جديدة للإصابة بالفيروس في المغرب، ويتعلق الأمر بنسبة إيجابية الفحوص الأخذة في الارتفاع (مدى انتشار الفيروس مجددا) وسرعة الانتشار (معدل الإصابة خلال 24 ساعة) وتسارع مؤشر توالد الحالات.

وسجل أن الفيروس ينتشر أكثر فأكثر، وأن الحالات الخطيرة والحرجة ترتفع تلقائيا بارتفاع عدد حالات الإصابة، مشيرا إلى أنه خلال الأسابيع الماضية كان عدد الأشخاص الذين يغادرون أقسام الإنعاش والعناية المركزة بعد تحسن وضعهم السريري أكثر من عدد من يلجأون إليها، في حين تغير هذا المنحى حاليا وأصبح عدد من يتم نقلهم إلى هذه الأقسام يفوق عدد المغادرين.

الحملة الوطنية للتلقيح ضد كوفيد 19

أعلنت وزارة الصحة في نشرة كورونا اليومية بتاريخ 1

يوليوز 2021، أنه جرى تلقيح 10 ملايين و 59 ألفا و 937 شخصا ضد كوفيد - 19 بالمغرب خلال الجرعة الأولى، وبالنسبة للجرعة الثانية التي انطلقت الجمعة 19 فبراير الماضي فقد وصل عدد الملقحين إلى 9 ملايين و 159 ألفا و 495 شخصا. وبهذا يصل عدد الملقحين/ات في الجرعتين إلى 19 مليونا و 219 ألفا و 432 شخصا بالمغرب.

وتراهن وزارة الصحة على تلقيح 80 في المائة من السكان، من أجل كبح وباء كورونا، والعودة إلى الحياة الطبيعية. وتجري حملة التطعيم بطريقة تدريجية، على مراحل، حيث بدأت باستفادة العاملين/ات في الصفوف الأمامية والمسنيين/ات، على أن يتم تعميمها لتشمل جميع المواطنين المغاربة والمقيمين، الذين تفوق أعمارهم 17 سنة. وقد تلقى المغرب أكثر من 19.5 مليون جرعة من اللقاح ضد الفيروس، منها 10.5 ملايين جرعة من لقاح (أسترازينكا)، و8.5 مليون جرعة من لقاح (سينوفارم) الصيني، وتسلم المغرب دفعتين من اللقاح المضاد لفيروس كورونا طبقا لنظام (كوفاكس).

دخول المتحور الهندي الدلتا للمغرب

تم تسجيل اكتشاف 3 بؤر للمتحور الهندي دلتا الجديد بمدينة الدار البيضاء وبؤرة رابعة بالقنيطرة ويشار على أن سرعة انتشار هذا المتحور الهندي تبلغ 70 بالمئة أكثر من المتحور البريطاني ويشار على أنه في إطار مراقبة المخالطين للمصابين بالمتحور دلتا فإنه تم وضع أكثر من 17 شخصا من المخالطين تحت المراقبة الطبية وأكدت الفحوص المخبرية عدم إصابتهم بعدوى المتحور الهندي دلتا.

الانتخابات وسؤال مستقبل فيدرالية اليسار؟

محمد لعنبي

= خطوة إلى الوراء للتقدم أم انفجار عقد الفيدرالية.
بدخول طريفي الفيدرالية إلى الانتخابات مستقلين
عن بعضهما ستفوت الفيدرالية على نفسها فرصة العمل
المشترك وستقطع حبل التراكم، مادامت قبلت المشاركة في
اللعبة الانتخابية، ومع هاجس الحصول على فريق برلماني
وأمام مخلفات الصراع الانتخابي بين الاشتراكي الموحد وبين
الفيدرالية بمكونها حزب المؤتمر وحزب الطليعة حول ذات
القاعدة الانتخابية المشتركة المفترضة للأحزاب الثلاثة،
يمكن تقديم شكلين لما سيترتب عن سناريو الطلاق الانتخابي
بين مكونات الفيدرالية، الأول: أن خروج الاشتراكي الموحد
من التحالف الانتخابي سيكون بمثابة نقطة نظام، لإعادة
استئناف البناء الوحدوي على أساس الحد من تضخم النزوع
الهيمن الموضوعي للنقابي، مادام المكونين مجرد أقلية
في المركزية النقابية التي يمثل المؤتمر الوطني الاتحادي
امتدادا لها.

وسيحده من سطوة "التعاطي الإلحاق" مع النقابة،
كتصور مضمري يسمى "الحزب الاشتراكي الكبير" كما
جسدتها التجربة الاتحادية إبان زخمها وقوتها.

ورغم الصراعات التي قد تفرضها المبارزات الانتخابية
بين الرفاق فإن العمل الوحدوي هو الطريق الواضح لتخطي
الضعف - الذي كشفته انتفاضة 20 فبراير - نحو تأهيل
اليسار لقيادة "التحول" نحو الديمقراطية، وللمقدرة -بموازاة
ذلك- على لعب دوره المفترض في وقف الزحف المخزني على
الحريات العامة ومهامه في التصدي لسياسة تحويل المغرب
إلى سوق للرأسمال المحلي والعالمي وبالتالي وقف مسلسل
التفجير والهشاشة والاستغلال الذي يعاني منه الشعب،
وربما تجربة الصراع الثانوي داخل اليسار المناضل في المحطات
الانتخابية بين المقاطعة والمشاركة مؤشرا على نضج تعاطي
اليسار مع تناقضاته الثانوية.

الثاني: هو صب المعركة الانتخابية الزيت على نار
التناقضات الثانوية، بين المؤتمر الوطني الاتحادي والطليعة
الاشتراكي من جهة وبين الاشتراكي الموحد من جهة أخرى
، حيث ستتحقق فرضية أن فك الارتباط الانتخابي مجرد
مقدمة للطلاق بين الموحد وبين الفيدرالية، وستشهد
فيدرالية من مكونين بدل ثلاثة، خصوصا إذا لم تنجح قيادة
الاشتراكي الموحد في حل تناقضاتها الثانوية التي جعلت
تجربة التيارات تجربة متعثرة تكاد تكون أقرب إلى عبات
المكونات القديمة الاشتراكي الموحد بكل حمولاتها السياسية
منها إلى تيارات مبنية أسبقية الإيديولوجيا بدل الارتباطات
الفردية.

والحصول أن تصدر التنظيمي كتعبير عن تناقضات المواقع
في سيرورة البناء الفيدرالية اليسار الديمقراطي، يبدو
عائقا في ظل توري أسئلة السياسة الحارقة، وأولها استحضار
مهمة البناء في سياق تحديد الرهان وتجديد الرؤية بعيدا
عن تجربة "القيادة البورجوازية المتذبذبة" للنضال
الديموقراطي طيلة ستة عقود، التجربة انتهت بتقدم
الاستعداد الشعبي للنضال والاحتجاج، كما مثلته حركة 20
فبراير والحركات الشعبية في الربيف وفي اجردة.

فالحاجة إلى تقوية اليسار ب "حزب اشتراكي كبير"
وب"حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين" الذي انطلق
النهج الديمقراطي في بناء سيرورتة، وتموقعه بفعالية في
قوى البديل الديمقراطي المأمول، حاجة ملحة تشكل أملا
لكل الديموقراطيين المغاربة من أجل تخطي واقع الفساد
والاستبداد، من أجل ثورة شعبية وطنية تضمن للمغاربة
مغربا متحررا من التبعية والاستبداد، مغربا عنوانه العريض
العدالة والحرية والكرامة.

ذهب بعض رفاق منيب إلى اتهامها بالتضحية بمصلحة الحزب
ومشروع الوحدة لصالح تضخم هواجس الفوز لديها بمقعد
في القبة، بعدما أدركت أن ترشيحها وكيلا للائحة الجهوية
لجهة الدار البيضاء-سطات غير مضمون، وأخذ يبرز اتفاق
داخل اللجنة الجهوية للانتخابات بتخصيص وكيلا للجهة
للمؤتمر الوطني الاتحادي.

لقد كشفت الأمانة العامة حسب أعضاء محسوبين على
رفاق الساسي ومجاهد في تيار "اليسار الوحدوي" بالموسم
انحيازها لرأي الأقلية المعارض لمشروع فيدرالية اليسار
الديموقراطي، بالإقدام على التنصل من اتفاق المشاركة
الوحدوية، في ظل تقدم التحضير لمشروع الوحدة الإندماجية
، بواسطة لجنة مشتركة منكمبة على التحضير الفكري



السياسي الأوراق تهم الهوية والخط والمشروع السياسي
والبرنامجي والتنظيمي لمشروع الوحدة الإندماجية الذي تم
الاتفاق الثلاثي عليه بعد الانتخابات مباشرة.

= نقطة نظام من أجل الوضوح

يصعب على المنتبغ لتجربة الاشتراكي الموحد اختزال
حدث انسحابه من التحالف الانتخابي في الأمانة العامة
مهما كان نغوذها وقوتها داخل الاشتراكي الموحد، فهي
-أفضل الافتراضات- مبدعة ومجتهدة على طريقته في
ترجمة توجه واتحاد قرارات تعبر عن القيادة النافذة في
الحزب.

فما حدث - حسب أحد القيادات المدافعة عن الانسحاب
الانتخابي - لم يكن قرارا انفراديا لنبيلا منيب، ولم يكن
ردة فعل لعدم حصول الاشتراكي الموحد على وكيل لائحة
البيضاء - سطات، بل كان قرارا المكتب السياسي بأغلبية
أعضائه، ويرجع إلى الغموض والتلكؤ في حسم الخطة
والمرشحين والبرنامج، فإلى حد اليوم لم يتم الاتفاق على
مرشحي الفيدرالية، ولا على وكلاء اللوائح، ولا اللوجيستيك
ولا المالية، واقترحنا تشكيل لجنة وطنية لمعالجة التعثرات
في الجهات والأقاليم، وطلبنا تأجيل وضع التصريح المشترك
لكن دون جدوى.

إن أهم تعثر مربك لسيرورة الوحدة في تحالف فيدرالية
اليسار الديمقراطي هو تناقض التصور لمفهوم الوحدة ذاته
، إذ يتضح من خلال انتقادات بعض مؤيدي نبيلا منيب، أن
اللامصرح به في دفعاتهم هو أن (الجناح النقابي) المؤتمر
الوطني الاتحادي يتصور العمل السياسي الوحدوي،
وبالتالي مشروع الوحدة، كأنه ملحقة للنقابية يلعب وظيفة
الغطاء السياسي، لتحسين مواقعها النقابية.

لذلك لم يتوقع الجناح النقابي داخل الفيدرالية من
تدخله في خلافات الحزب وتنسيقته معهم وانحيازهم ضد قيادة
الحزب الذي تحدده الأمانة العامة.

بعد أسبوعين من وضع تصريح ثلاثي مشترك لأحزاب
فيدرالية اليسار الديمقراطي لدى مصلحة وزارة الداخلية
المشرفة على تنظيم الانتخابات، يقضي بمشاركة المكونات
الثلاثة: حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، الحزب
الاشتراكي الموحد وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي في
الانتخابات المهنية والجماعية والبرلمانية بشكل وحدوي،
أقدمت قيادة الاشتراكي الموحد على سحب توقيعها من
التصريح المشترك إداريا يوم 29 يونيو 2021، معلنة بذلك
فك ارتباط الحزب الموحد الانتخابي بالفيدرالية. وإعلانه
خوض الانتخابات الجماعية والبرلمانية مستقلا عنها،
بينما تشبث المؤتمر الوطني والطليعة الاشتراكي باستمرار
التزامهما بدخول المعارك الانتخابية موحدتين في إطار

الفيدرالية.
وكان طبيعيا في مناخ مشحون بالتوجس والحذر أن يثير
الحدث نقاشات حادة بين الرفاق في الاشتراكي الموحد بين
منتقد ومؤيد للقرار، وصلت درجة الانفعال فيها إلى حد
التناز والتلاسن.

فما ماهي الأسباب والخلفيات؟ وما مصير الفيدرالية في
ضوء هذا "الانكسار"؟
هذه المساهمة محاولة لتكوين الصورة وكشف الخلفيات
لنهم ماذا حدث وماذا يجري في فيدرالية اليسار
الديموقراطي.

= الانقلاب على الوحدة.

رأى الاتجاه المعارض لنبيلا منيب الأمانة العامة للحزب
في إقدامها على خطوة الانسحاب من التنسيق الانتخابي في
تحالف الفيدرالية مقدمة واضحة للانقلاب على قرار الوحدة
الإندماجية لتحالف الفيدرالية التي أقرها المؤتمر الوطني
الرابع للحزب، بوصفها خطوة تريك وتعطل سيرورة البناء
لفيدرالية اليسار، وتتنصل من التزام الحزب أمام حلفائه في
الفيدرالية، واتهم الأمانة العامة بعدم وفائها لمقررات المؤتمر
الوطني على أرضية وثيقة الأغلبية "الأفق الديمقراطي"
، وعملها على تمرير مواقف الأقلية المترددة اتجاه الوحدة
الإندماجية في الفيدرالية وتسيبها كتوجه للحزب بدل
ماقرره المؤتمر الوطني الرابع.

وذهب مصطفى الشناوي عضو المجلس الوطني للحزب إلى
وصف عملية سحب التوقيع من التصريح الانتخابي المشترك
ب «التصرف الأرعن الطائش» الخارج عن الشرعية، بالنظر
إلى أن التقرير في مسألة الانتخابات من القضايا الثلاثة
المشتركة التي تم الاتفاق بالالتزام على اتخاذ القرار فيها
وتدبيرها في إطار تحالف الفيدرالية لا بشكل انفرادي.

وفي سياق الاعتراض على قرار فك التحالف الانتخابي،

الموارد المائية بالمغرب بين التحديات الطبيعية والسياسات المخزنية

في موقع جيوسراتيجي متميز، وبمعطيات طبيعية مناخية وجيولوجية غنية، يقبع المغرب في مصاف البلدان التي تعاني من شح في الثروات المائية.

إذا كانت شروط توفر المياه محددة مسبقا، بين معطيات طبيعية وشروط الاستغلال وتدابير هذه الثروة النادرة بحكم ما تحتله في سلم حاجيات الإنسان في العيش والخاء، فالتدابير المعتمدة في بلادنا لا تؤمن للشعب المغربي سد الرمق والاشباع من هذه المادة الحيوية. كما لا توفر التوزيع العادل للمياه الموجهة إلى سقي الأراضي الفلاحية بين المستثمرين المرتبطين بالانتاج الموجه إلى التصدير والفلاحين الصغار المعدمين الذين ضاعت أراضيهم وفلاحهم مع سياسات السدود التي لم توفر حتى الماء الشروب بمجموع الساكنة في العديد من المناطق الهمشية.

مع السياسات اللاشعبية في تدبير ثروة وطنية وغياب استراتيجية التدبير المحكم للماء، تبقى اشكالية عنواننا محوريا لفشل سياسات الدولة المخزنية عامة وسياسة ما سمي بـ "المغرب الأخضر". كيف يضيع المغرب الثروات المائية وكيف يعبث بها مهددا حياة أجيال المستقبل، وكيف يعمق الفوارق الطبقة والمجالية محافظا بذلك على مصالح الكتلة الطبقة وخدام المخزن الأوفياء على حساب الملايين من جماهير شعبنا وفي مقدمتهم العاملات والعمال الزراعيين والفلاحين الفقراء؟

ذلك ما يتقدم به ملف الجريدة لقراءنا من تدارس لقضية الماء كرهان استراتيجي في بناء الدولة الوطنية والجمع المنشود.

هكذا دبر المخزن مسألة الماء بالمغرب منذ الاستقلال السياسي

عبد الرحيم الهندوف

لهذا الغرض المكتب الوطني للدراسات والمساهمات الصناعية الذي حل محله مكتب التنمية الصناعية سنة 1973.

لكن إقالة حكومة عبد الله إبراهيم في ماي 1960 لم يسمح لعدد من المشاريع الصناعية أن تنجز. وتم التراجع تدريجيا عن سياسة التصنيع بعد ذلك.

خلال المخطط الثلاثي 1965-1967 وبعدما استتب للنظام الأمن وأعلن عن حالة الاستثناء سنة 1965 تم التراجع نهائيا عن التصنيع وتم تكريس الانفتاح الاقتصادي واعطاء الأسبقية للفلاحة والسياحة وتكوين الأطر وذلك طبقا لإملاءات صندوق النقد الدولي الذي فرض على المغرب سياسة منح الأسبقية للفلاحة التصديرية والسياحة اللتان ستذران على المغرب العملة الصعبة لكي يتمكن من تسديد الديون الخارجية.

الري استحوذ على جل الاستثمارات العمومية والموارد المائية منذ الستينات إلى التسعينات

والحصيلة محدودة

السياسة المائية أو ما يسمى بسياسة السدود ارتبطت منذ البداية بالري. حيث أن المكتب الوطني للري كان مكلفا ببناء السدود وفي نفس الوقت مد قنوات الري وتجهيز الدوائر السقوية وتأطير الفلاحين في المناطق السقوية. وقد عرفت هذه المؤسسة العمومية بتوجهها الوطني التقدمي الذي استمدته من توجهات حكومة عبد الله إبراهيم التي أحدثتها وكذلك من الأطر التقدمية التي كانت تؤطرها ومن ضمنهم بول باسكون وآخرون. لكن الحسن الثاني حل هذه المؤسسة وأحل مكانها مكتب الاستثمار الفلاحي سنة 1965 الذي استبدل بدوره بسبعة مكاتب جهوية للاستثمار الفلاحي سنة 1966 ومكتبين آخرين للوكوس وسوس ماسة سنة 1975. أما بناء السدود فكلفت به وزارة الأشغال العمومية.

ونظرا لثقله الأثر في البداية وسوء استغلال قدراتها فيما بعد وتضشي ظواهر الفساد وسوء التدبير والبيروقراطية والزبونية والحسوبية المرتبطة بطبيعة النظام السياسي والإداري وتعدد المشاكل ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية والعقارية، لم تستطع الهياكل المكلفة بالإعداد الهيدرولوجي وتدابير شبكات الري إنجاز المشاريع المبرمجة في الوقت المحدد لإنجازها حيث لم تتعد نسبة استهلاك الميزانية المرصودة 50 %

استحوذ قطاع الري على جل الاستثمارات ورغم ذلك بقي اقتصاد بلادنا هشاً مرتبطاً بالتساقطات المطرية وتراجع نسبة نموه كل ما حل الجفاف.

كما أن المغرب، رغم سقي 1.5 مليون هكتار، يستورد جل حاجياته من الحبوب والسكر والزيت. ونسبة تغطية هذه الواردات من الصادرات الفلاحية لا تتعدى 67% مع ما يترتب عن هذا العجز التجاري من كلفة مالية بالعملة الصعبة وفقدان السيادة الغذائية.

ضيعت ذات مساحة صغيرة لا تتعدى 3 هكتارات في غالب الأحيان. إلى جانب هذه الفلاحة تتواجد أخرى راسمالية عصرية ذات مردودية عالية موجهة نحو التصدير أو السوق الداخلي عبر شبكات للتسويق متطورة. مع بعض التغييرات التالية:

- نسبة السكان القرويين الذين يعيشون من الفلاحة انخفضت، منذ الاستقلال السياسي لبلادنا، إلى النصف (35%)

- الميزان التجاري الفلاحي كان فائضا ومنذ نهاية الستينات أصبح يسجل عجزا متواصل

- المعمرون الأوروبيون تم استبدالهم بملاكين كبار ورأسماليين مغاربة

- نسبة مساهمة اتلقطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام مرتبط بالتساقطات المطرية ولا يتعدى نسبة 15%.

وهذا يعني أن الدولة المغربية سارت على نفس النموذج التنموي الذي سطره الاستعمار لكل المستعمرات ومن ضمنها المغرب وهي التركيز على الفلاحة خاصة التصديرية التي يمارسها المعمرون ذات طابع عصري ومردودية عالية ليضمن استقرار المعمرين في المستعمرة من جهة وضمان تمويل السوق المتروبولية بالمواد الغذائية التي تحتاجها. كذلك كان يتم التركيز على تصدير المعادن دون تصنيعها لضمان تزويد الصناعات في البلد المستعمر بالمواد الأولية. وكانت تساهم الفلاحة بكل مكوناتها عند الاستقلال (1955) بنسبة 35 % في الناتج الداخلي الخام. والصناعة بـ 29 % (1)

بعد الاستقلال السياسي حافظت الدولة المخزنية على المصالح الفرنسية، إذ لم تسترجع أراضي الاستعمار الفرنسي إلا في سنة 1963 وأراضي الاستعمار الخاص إلا ابتداء من سنة 1973 تحت ضغط القوى السياسية المعارضة المنبثقة عن الحركة الوطنية وتحت ضغط الأحداث السياسية التي عرفها المغرب في بداية السبعينات.

لم يتم تأميم المؤسسات الاقتصادية الكبرى باستثناء بنك المغرب وجل المقاولات التجارية والصناعية والمالية بقيت رساميلها في يد الفرنسيين.

ورغم ذلك فإن الحركة الوطنية التي شاركت في مختلف الحكومات إلى حدود 1960 حاولت تبني سياسات تمكن المغرب من تنويع اقتصاده وعصرنته واعتمدت التصميم الخماسي 1960-1964 تحت شعار الاستقلال الاقتصادي. فاهتمت بالفلاحة عبر إحداث المكتب الوطني للري سنة 1960 لتنمية قطاع السقي والمركزية للأشغال الفلاحية الذي حل مكانها المكتب الوطني للتجديد القروي سنة 1962 للاهتمام بالأراضي غير المسقية. وحاولت تبني سياسة صناعية كإحداث شركة صوماكا لصناعة السيارات وشركة فولفو لتركيب الشاحنات ومحطة لاسامير لتكرير البترول وتبنت مشروع إحداث مركب لصناعة الصلب والحديد بالناظور والمركب الكيميائي بأسفي إلخ... وأحدث

الماء بالمغرب: موارد جد محدودة وتوزيع مجالي غير متوازن

يكثُر الحديث عن الماء والاهتمام به في المغرب عندما يحدث الجفاف. وبعد ذلك تصبح مسألة الماء أقل أهمية رغم محدودية الموارد المائية في بلادنا. فمجموع الموارد المتجددة التي يمكن تعبئتها بتكلفة معقولة لا تتعدى 22 مليار م³ في السنة (16 سطحية و4 جوفية). أي نسبة 611 م³ لكل فرد سنة 2020. وهذه النسبة تضع المغرب في خانة البلدان التي تعرف إجهادا مائيا (stress hydrique) (أقل من 1000 م³ لكل فرد). وسيبلغ المغرب سنة 2055 مستوى النقص في الماء الذي تحدده الأمم المتحدة في 500 م³ لكل فرد.

كما تتميز هذه الموارد بتوزيع جغرافي غير متكافئ، حيث تتمركز 50 % منها في الشمال وحوض سبو أي في 7% من المساحة الكلية للمغرب. كما أن هذه الموارد تعرف تفاوتات كبيرة من سنة إلى أخرى حسب التساقطات (5 مليارات م³ في سنة جافة و50 مليار م³ في سنة جد ممطرة). ومن المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم هذا الوضع. سنوات الجفاف تزداد والمياه السطحية انخفضت بنسبة 35 في المائة بين الفترة 1947-1976 والفترة 1977-2006.

وفيما يخص مجالات استعمال هذه الموارد، نجد أن السقي يستحوذ على 85 % منها مقابل 12 % للماء الشروب و3% للصناعة. وهذا التوزيع هو نتيجة اختيارات سياسية واقتصادية ومالية واجتماعية فكيف تم ذلك:

إعطاء الأولوية للفلاحة والسقي استمرار لسياسة الاستعمار

في 18 سبتمبر 1967، خلال خطاب ألقاه في طنجة، أعلن الحسن الثاني عن مشروع ري مليون هكتار قبل نهاية القرن العشرين. في ذلك الوقت، لم تكن المساحة المسقية تتجاوز 150.000 هكتار.

وفي الحقيقة فإن فكرة سقي مليون هكتار هي فكرة قديمة خطط لها الاستعمار في الثلاثينات لكي يشجع المعمرين الفرنسيين والأوروبيين على القدوم والاستيطان في المغرب.

لما رحل الاستعمار ترك مغربا يعيش 70 في المائة من سكانه في البداية ويشغلون أساسا في فلاحية تقليدية ذات مردودية ضعيفة. إلى جانبها كانت تزدهر فلاحية كولونياتية عصرية ذات مردودية عالية موجهة نحو التصدير تتواجد خاصة في المناطق السقوية أو ذات تساقطات مطرية مهمة على ضيعات ذات مساحات كبيرة. والقطاع الفلاحي برمته كان يساهم بأكثر من 30 % من الناتج الداخلي الخام إلى حدود 1965. الفلاحة المغربية اليوم تعيش نفس الوضع أي فلاحية معيشية ذات مردودية ضعيفة موجهة للاستهلاك الذاتي أو السوق الداخلي عبر شبكات تسويق تقليدية تمارس من طرف فلاحين صغار في

السياسة المائية بين التدبير الرأسمالي وشح الموارد

الحسين لهنواوي

حوض ام الربيع. فاستعمالات المياه للأغراض الفلاحية، تمثل 90 في المائة من مجموع الاستعمالات اي ما يناهز 19 مليار متر مكعب في حين لا يستهلك القطاع الصناعي الا 1 مليار متر مكعب، اما استهلاك الماء الصالح للشرب فلا يتعدى 0.7 مليار متر مكعب. تجدر الاشارة الى ان الطاقة التخزينية لكافة السدود تعرف، حاليا، انخفاضا كبيرا بسبب الأحوال التي تراكمت فيها نتيجة انجراف التربة.

1 - بعض التدابير المقترحة للحفاظ على الثروة المائية

بما أن القطاع الفلاحي هو المستهلك الكبير للماء، كان يستوجب اتخاذ بعض التدابير المستعجلة، للحفاظ على الثروة المائية وتنميتها لتبقى رهن إشارة الأجيال القادمة.

يمكن تلخيص بعض أهم هذه التدابير في المحاور التالية:

- دعم المعهد الوطني للبحث الزراعي بالموارد البشرية وكافة المستلزمات الضرورية وتوجيه الأبحاث نحو استنباط أصناف محلية جديدة من المزروعات المقاومة للجفاف، و توقيف استيراد البذور المستنبطة من طرف الشركات العابرة للقارات التي باتت تحتكر قطاع البذور.

- منع المزروعات المستهلكة للمياه بشكل كبير والتي يتم توجيهها للتصدير كالحمضيات والموز والدلاح، والتركيز على المزروعات الأساسية لتغذية الشعب والتي لا تتطلب كميات كبيرة من المياه، كالحبوب والقطن والنباتات الزيتية.

- اعتماد التقنيات الزراعية التي تساهم في الحفاظ على البيئة والماء، مع تعميم تقنيات الري التي تحافظ على الماء على المزارعين الصغار وفرض ضريبة على الملاكين العقاريين الكبار الذين يستهلكون الماء بشكل غير معقلن.

تجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من التدابير يستلزم خوض النضال المنظم الهادف إلى تعبئة الشعب وتوعيته بالأخطار التي تهدد مستقبل بناته وأبنائه من جراء السياسات الليبرالية المتوحشة التي تستهدف تدمير الإنسان والطبيعة على السواء.

2 - أهم مميزات السياسة الفلاحية بالمغرب

ترتكز السياسة الفلاحية على قطاعين فلاحيين متباينين، القطاع الحديث و يضم الضيعات التي كان يسيطر عليه المعمرون الفرنسيون، و تقدر مساحته الإجمالية بحوالي 1.3 مليون هكتار، وهي ضيعات متواجدة في أراضي خصبة وتستهلك كميات هائلة من المياه، وبعد الاستقلال الشكلي، سيستحوذ الرأسماليون المغاربة عليها بمختلف الطرق، إبان عملية استرجاع الأراضي. هذا القطاع يعتمد على المكننة والتقنيات الحديثة ويحظى بحصة الأسد من دعم واعانات الدولة، كما يعتمد على الزراعات الأكثر استهلاكاً للماء، فأهم منتوجاته موجهة للتصدير نحو الأسواق الخارجية، هذه المعادلة تبين ان المغرب، الذي يشكو من قلة المياه، في وضعية تصدير الماء إلى الدول الأوروبية التي تتوفر على ثروة مائية هائلة .

القطاع العتيق يتشكل، في أغلبه، من استغلالات متوسطة وصغيرة، تزاو الفلاحة بطرق عتيقة وتقنيات قديمة، و تعتمد بشكل مطلق على التساقطات المطرية، وهو ما يسمى بالفلاحة المعاشية. هذا القطاع لم يستفد من التجهيزات الهيدرولوجية المقامة في المناطق و السهول. تقدر المساحة الإجمالية لهذا القطاع بحوالي 6.5 مليون هكتار، جلها أراضي متواجدة في المناطق البوروية الغير الملائمة وذات الخصوبة المتدنية. أغلبية هذه الضيعات تعتمد على مياه الأبار التي باتت تعرف نقصا متزايدا نتيجة التناقص الحاد في مخزون الفرشة المائية.

و الحد من الفيضانات التي كانت تضرب السهول آنذاك. ففي سنة 1925 انشأت أول سد " سد سعيد معاشو" لتزويد مدينة الدار البيضاء التي كانت تأوي نسبة كبيرة من المستعمرين بالماء الصالح للشرب وكذا لتوليد الطاقة، بعد ذلك سيتم الاستمرار في بناء السدود، حيث بلغ عدد السدود التي تم بنائها ما بين 1925 و 1956، 13 سد بطاقة استيعابية إجمالية 1.8 مليار متر مكعب. بعد الاستقلال الشكلي، سيستمر النظام المخزني في

أصبحت وثيرة توالي سنوات الجفاف في المغرب تنذر بأزمة شحة الموارد المائية وتهدد العديد من المناطق بنقص حاد، سواء تعلق الأمر بالمياه السطحية أو بالفرشة العميقة، وبالنتيجة، أصبحت ظاهرة العطش تترقب بالمواطنات و المواطنين في هذه المناطق، لتحكم عليهم بالرحيل من أراضيهم و منازلهم للبحث عن مصادر المياه.

لقد بينت الأبحاث والدراسات العلمية أن معدل التساقطات



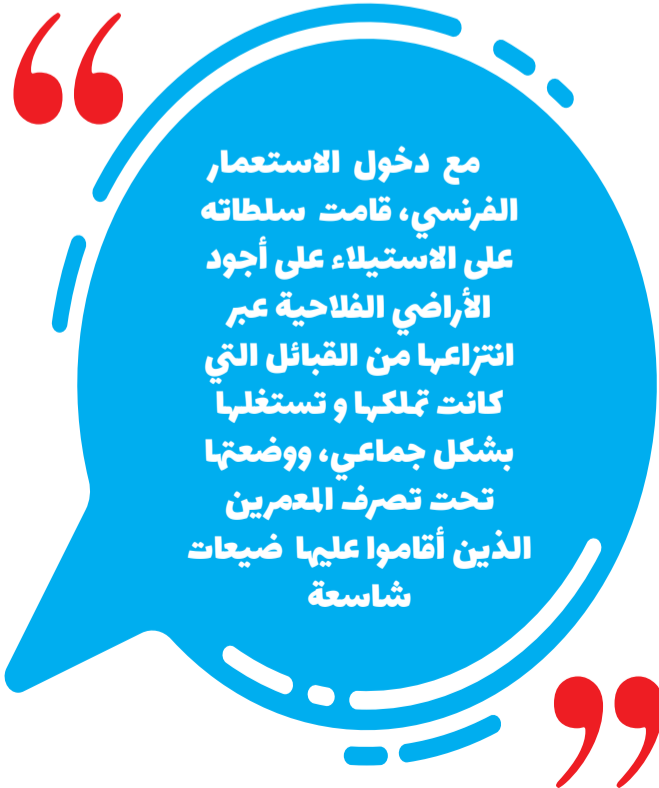
تطبيق سياسة السلطات الاستعمارية، بحيث استمر في بناء 3 سدود إضافية، خلال الفترة ما بين 1956 و 1966، لتصل الطاقة الإجمالية 2.2 مليار متر مكعب. خلال سنة 1967، سيتم الإعلان، في خطاب رسمي على مواصلة سياسة بناء السدود بهدف سقي مليون هكتار في أفق سنة 2000.

تقدر كمية المياه المتحكم في استعمالاتها، حاليا، حوالي 21 مليار متر مكعب، منها 16 مليار متر مكعب من المياه السطحية و 5 مليار متر مكعب من المياه الجوفية. ويتمركز ثلثي هذا الحجم في ثلاثة أحواض رئيسية هي حوض سبو و حوض بورقراق و

السنوية، في المغرب، عرف انخفاضا عاما يقدر بأكثر من 20 في المائة، منذ أواخر الستينات إلى الآن، و ينتظر أن يتزايد الانخفاض ب 15 في المائة في أفق 2030. فالجدير بالذكر أن التأثير السلبى للجفاف بدأ يتمظهر، بشكل ملحوظ، منذ بداية ثمانينات القرن الماضي، حيث تبين، أن وثيرة السنوات الجافة عرفت نموا مضطردا، خلال هذه الفترة، بمعدل يكاد يكون سنة على اثنتين. وزادت خاصية عدم انتظام التساقطات من سنة إلى أخرى من تفاقم الأزمة، كما يتجلى ذلك في اتساع رقعة التصحر التي تزحف بشكل تصاعدي لتهم حتى المناطق الفلاحية المعروفة بمساهمتها الهامة في الإنتاج الفلاحي الوطني، على الخصوص إنتاج الحبوب والقطن، اللتين تعدان من المواد الأساسية لتغذية الشعب. فبعد أن كانت المناطق الجافة والشبه القاحلة تتمركز في أجزاء محدودة من جنوب المغرب وشرقه، أصبحت، مؤخرا أهم المناطق الفلاحية، مثل سهول الرحامنة والسراغنة وصولا إلى مشارف الشاوية تعرف نقصا حادا في التساقطات مما يؤثر سلبا على مخزون الفرشة المائية ومرد ودية المزروعات.

يستنتج من الدراسات و البحوث الميدانية أن الحجم الإجمالي للتساقطات، بمختلف أشكالها، بالمغرب يقدر بحوالي 150 مليار متر مكعب سنويا، لكن 121 مليار، أي ما يناهز 81 في المائة يتبخر سنويا. لتبقى الكمية التي هي في متناول الاستعمال حوالي 29 مليار متر مكعب.

مع دخول الاستعمار الفرنسي، قامت سلطاته على الاستيلاء على أجود الأراضي الفلاحية عبر انتزاعها من القبائل التي كانت تملكها و تستغلها بشكل جماعي، ووضعتها تحت تصرف المعمرين الذين أقاموا عليها ضيعات شاسعة. وفي إطار تشجيع المعمرين، سارعت إلى بناء السدود للاستفادة من تخزين المياه



مع دخول الاستعمار الفرنسي، قامت سلطاته على الاستيلاء على أجود الأراضي الفلاحية عبر انتزاعها من القبائل التي كانت تملكها و تستغلها بشكل جماعي، ووضعتها تحت تصرف المعمرين الذين أقاموا عليها ضيعات شاسعة

خطر تغيير المعطيات الأساسية للأرض

الرحيب التيتي

تعيش سوس تحت خطر عطش الساكنة والكسبية وتوقف سقي الزراعات.

لمواجهة هذه الحالة يواصل الفلاحون حفر وتعميق الابار بدون كبير استفادة اللهم تسبب زيادة ملوحة مياه ابارهم لأنها وصلت عمق المياه الجوفية المتسربة من المحيط الأطلسي.

في التعريفات المتداولة والتي لها اسس هو ان المغرب بلد فلاحى. بلد الزراعات المتنوعة والغابات الواسعة والأنهار والوديان كما الجبال خزان الثلوج. هذا المعطى الطبيعي تعرض للإتلاف بقوة وعمق يجعل المغرب يفقد صفة البلد الفلاحي بامتياز فمن المسؤول؟



في خطوة يطبعها كثير من التخبط والتسرع وبدون معالجة اسباب هذا الجفاف الناتج عن السياسات الفلاحية لمانه سنة الماضية، أقدمت الدولة على الشروع في انجاز مشروع وحدة تصفية مياه البحر وتزويد شبكتين الاولى خاصة بالماء للشرب والأخرى موجهة للسقي. من المقرر إنهاء الأشغال في سنة 2021.

من دون شك ستصق البرجوازية الكبيرة والمعمرون الأوروبيون الذين يستغلون خيرات سوس لهذا المشروع لأنه سيمدهم بالماء لسقي مزارعهم المدمرة للأرض وللطبيعة. انهم غير معنيين بالتغير الذي ستحدثه هذه المياه لما تتسبب في ارتفاع ملوحة الارض. لأنهم سيغادرون سوس الى جهات اخرى من المغرب او خارجه.

هكذا يتضح ان تغيير معطيات الارض الأساسية في اتجاه تفضيرها وإتلاف خصوبتها هو بالأساس من صنع الانسان وخاصة الطبقات البرجوازية وملاك الأراضي الكبار والدولة المستبدة راعية مصالحهم. ان الفلاحة الرأسمالية تدمر الارض والطبيعة إلى جانب تفجير الفلاح الفقير والصغير وتحويله الى عبد تشغله كعامل زراعي في الضيعات أو تهجره إلى ضواحي المدن لينضاف إلى جيش احتياطي لليد العاملة هناك.

المسؤولية مشتركة بين الانسان والطبيعة وان كانت مسؤولية الطبيعة تشتمل الى حد كبير مسؤولية الانسان. فبالجمل نقول ان المسؤولية الرئيسية تعود للإنسان. دعونا نتناول الموضوع بحالة ملموسة وهي حالة منطقة سوس. وما تعرضت له هذه المنطقة نجده في جميع المناطق بأشكال مشابهة إلى هذا الحد او ذلك.

منطقة سوس مشهورة بأراضيها الجيدة وبغابات شجرة اركان التي شكلت الغطاء الطبيعي والمناسب للمنطقة بل الشجرة الفريدة من نوعها في العالم. مع دخول الاستعمار- إقحام الرأسمالية في الزراعة تم اقتلاع شجرة اركان وتحويل آلاف الهكتارات إلى ضيعات لزراعة الحوامض. استبدال شجرة اركان الغير مستهلكة للماء بشجرة غريبة تتطلب ان تكون ساقها في الماء ورأسها في الشمس. كان يكفي ثمانون او مائة سنة من هذه الزراعات الدخيلة حتى تنقرض الفرشة المائية التي تشكلت منذ آلاف السنين. ومن اجل ضمان سقي هذه الزراعات شيدت دولة الاستقلال الشكلي سدودا هي اليوم في حالة تلف كبير جدا ثلث حقيقتها وبعضها نصفها مغمور بالأوحال ولم تتعرض لأي عملية إزالة أو (دراكاج) لتلك الأتربة يضاف الى انهيار نسبة الماء نتيجة توالي سنوات الجفاف.

السياسة المائية تعمق الفوارق الاجتماعية والجغرافية

عبد الرحيم الهندوف

السقي، بعد استنزاف المياه الجوفية وانخفاض الفرشة المائية إلى مستويات خطيرة خاصة في سوس ماسة، سيكلف خزينة الدولة أموالا باهضة ليستفيد منها الرأسماليون الكبار مغاربة وأجانب وستكون له عواقب مدمرة للبيئة.

الاستغلال المفرط للمياه الجوفية في المناطق الساحلية يمكن أن يؤدي إلى تسرب مياه البحر المالحة إلى الفرشات المائية (marine intrusion) وبالتالي سيوحل مناطق فلاحية خضراء إلى أراضي قاحلة جدد كما وقع في منطقة شتوكة بناحية أزموه.

ان تفويت تدبير شبكات الماء والكهرباء

ان سياسة السدود استفادت منها أقلية من الفلاحين وعلى رقعة جغرافية محدودة. فنسبة الأراضي المسقية لا تتعدى 15 % من الأراضي القابلة للزراعة. والفلاحون المستفيدون لا تتجاوز 13% فقط من مجموع الفلاحين، 30% منهم يستحوذون على 76 % من المساحة المسقية.

ان إعطاء الاسبقية للمناطق السقوية أدى إلى تهميش المناطق البورية وكذلك تهميش المناطق الجبلية وساكنتها الشئى الذي نتج عنه ارتفاع نسبة الفقر وتفشي الامية واستفحال الهدر المدرسي وغياب البنيات التحتية وجل الخدمات العمومية في هذه المناطق.



لثلاثة حواضر كبرى ابتداء من منتصف التسعينات (الدار البيضاء الكبرى، الرباط سلا تمارة، طنجة تطوان). لم تستفد منها إلا الشركات الفرنسية متعددة الاستيطان. فلم تقم بالاستثمارات التي التزمت بها. فالمياه العادمة في هذه الحواضر يلقي بها في البحر من دون معالجة مع ما ينتج عن ذلك من تلوث وتهديد صحي للمواطنين. كما أن الفيضانات أصبحت أمرا مألوفا. فالمياه تغمر هذه المدن بشكل مستمر كل فصل شتاء مع ما يترتب عن ذلك من كوارث بالنسبة للمواطنين الذين يتكبدون خسائر جسيمة مادية وفي الارواح. وأخيرها وليس آخرها فيضانات طنجة التي ذهب ضحيتها 28 عاملا وعاملة في معمل للنسيج. مقابل ذلك ترفض هذه الشركات الرأسمالية المتوحشة زيادات في فواتير الماء والكهرباء وسط سخط و احتجاجا المواطنين وعجز الدولة عن رد هذا الجبروت الرأسمالي عن جبروته.

خلاصة

ان السياسة المائية المتبعة من طرف المخزن ما هي إلا استمرار لسياسة الاستعمار حيث خصصت جل استثمارات الدولة لتعبئة وجلب المياه لسقي رقعة محدودة لتستفيد منها فئة محدودة من المحضوين وذلك على حساب تنمية اقتصادية وصناعية واجتماعية والنتيجة اقتصاد هش مرتبط بالتساقطات المطرية وغياب أمن غذائي وعجز ميزاني كبير ومديونية خارجية وداخلية تفوق 80 % من الناتج الداخلي الخام وفقرواوضاع اجتماعية مزرية لجل أفراد الشعب خاصة في البادية وتدهور بيئي واستغلال فاحش للرأسمال الأجنبي والكمبرادور المحلي.

تهميش قطاع الماء الشروب ومعالجة المياه العادمة وتدهور الوسط البيئي كنتيجة للسياسة المائية

ان غياب سياسة مائية مندمجة بالإضافة إلى تدني الظروف المعيشية في البوادي خاصة في المناطق الجبلية أدى ومازال إلى تدهور الغطاء النباتي وانجراف التربة الذي أصبح يهدد 10 ملايين هكتار. وهذا الانجراف يؤدي بدوره إلى توحد حقيقات السدود بمعدل 75 مليون 3م سنويا أي ما يعادل سقي على الأقل 7500 هكتار سنويا.

كما أن 4 مليار 3م من المياه المعبأة تضيع بسبب استعمال تقنيات في السقي تقليدية وغير ملائمة وبسوء تدبير شبكات الري والطلب على مياه السقي. وفي المجال الحضري تضيع ملايين الأمتار المكعبة من الماء الشروب من شبكات الماء الشروب.

وفي البادية يعيش حوالي 6.9 مليون محرومين من التزود بالماء الشروب بشكل دائم وقريب.

وفيما يخص المياه العادمة التي يبلغ حجمها حوالي 800 مليون 3م سنويا يطرح حوالي 80% منها في البحر أو الوديان دون معالجة، وهذا يشكل هدرا لكميات هامة من الموارد المائية ومصدرا لتلوث المياه السطحية والجوفية والشواطئ الشئ الذي ينعكس سلبا على صحة الانسان وعلى الوسط البيئي.

كما أن بناء السدود وتزايد وتيرة الجفاف أدى إلى اندثار 50 % من المناطق الرطبة (بحيرات) خلال ال 50 سنة الماضية.

اللجوء إلى تحلية ماء البحر لاستعماله في

مفهوم ماركس للاغتراب

عبد الغني القباج

اللموس للعلاقات الاجتماعية كنتيجة لعلاقات الإنتاج المادي. وماركس يُعرّف الدين كذلك على أنه هو "وعي الذات والشعور بالذات لدى الإنسان الذي لم يجد بعد ذاته، أو الذي فقدتها" [1].

ومن ثمة، فالدين بالنسبة للماركسية واقع في ذاته وله منطقه الخاص، لكنه واقع أنتجته ظروف اجتماعية محددة. لذلك الدين في مفهوم ماركس وإنجلز ليس فقط تعبيراً عن البؤس والحرمان في واقع المجتمع الطبقي، بل الدين كذلك احتجاج ضد واقع البؤس والحرمان والاستغلال الطبقي. لكن الدين لا يبلور في الواقع الملموس شروط تجاوز هذا الواقع بواقع ينتفي فيه استغلال الإنسان للإنسان والاستلاب والاعتراب، لأن الدين يبلور واقع انفصام شخصية الإنسان؛ وهو انفصام، لا يمكن تجاوزه إلا بالقضاء على الاغتراب الاقتصادي، لأن الاغتراب الاقتصادي الناتج عن الاستغلال الطبقي يشكل الأساس الحقيقي لأي اغتراب آخر ديني وثقافي وسياسي واجتماعي.

وعندما ينتقد كارل ماركس الدين فإنه ينتقد الدين-الايديولوجيا كتصور رجعي يبرر ويساند سيطرة طبقة البرجوازية المالكة لوسائل الإنتاج. وبالتالي كارل ماركس ينتقد الوعي الوهمي الذي يبرر الاستغلال الطبقي، ويحذر وعي البروليتاريا ويفصله عن الارتباط بالواقع والتجادل معه، ويعمق سلوك عجز قوة وإرادة الذات، ويعيق نضال البروليتاريا والطبقات الشعبية ضد الاستغلال الطبقي والاستلاب.

فماركس وإنجلز لا ينتقدان الدين كدين، وكسؤال روحي، يتصور الإنسان من خلال اعتقاده الديني بأنه يمارس علاقته بخالق خلق الكون. لكن الحقيقة المؤلمة في حياة الإنسان فوق الأرض هو تحوّل هذا الاعتقاد إلى اغتراب الإنسان عن ذاته، ويصبح فاقداً لوعي حقيقة كينونة وجوده.

لذلك في مجتمع الرأسمالية المتقدمة والرأسمالية التبعية المتخلفة، والعلاقات الاجتماعية السائدة فيه، يتعرض العامل والإنسان-الشعب لاستلاب وعيه فضلاً عن تشيئته وتحويله إلى بضاعة. ويسود في هذه المجتمعات استلاب وعي الإنسان بالنظر لكون الإنسان العامل والشعبي في المجتمعات الطبقة يعيش خائر القوى، مُستعبداً، متروكاً لمصيره، فاقداً لإنسانيته، مُحترقاً. هذا الواقع دفع ماركس لبلورة سوسيولوجيا الوعي البروليتاري، وبلور بتحليله العلمية الملموسة السوسيولوجية والاقتصادية والفلسفية للواقع وللوعي الاجتماعي والاقتصادي للإنسان، وبالتالي فالسوسيولوجيا عند ماركس علم لتغيير الواقع وليس ايديولوجيا أو نظرية لوصف الواقع.

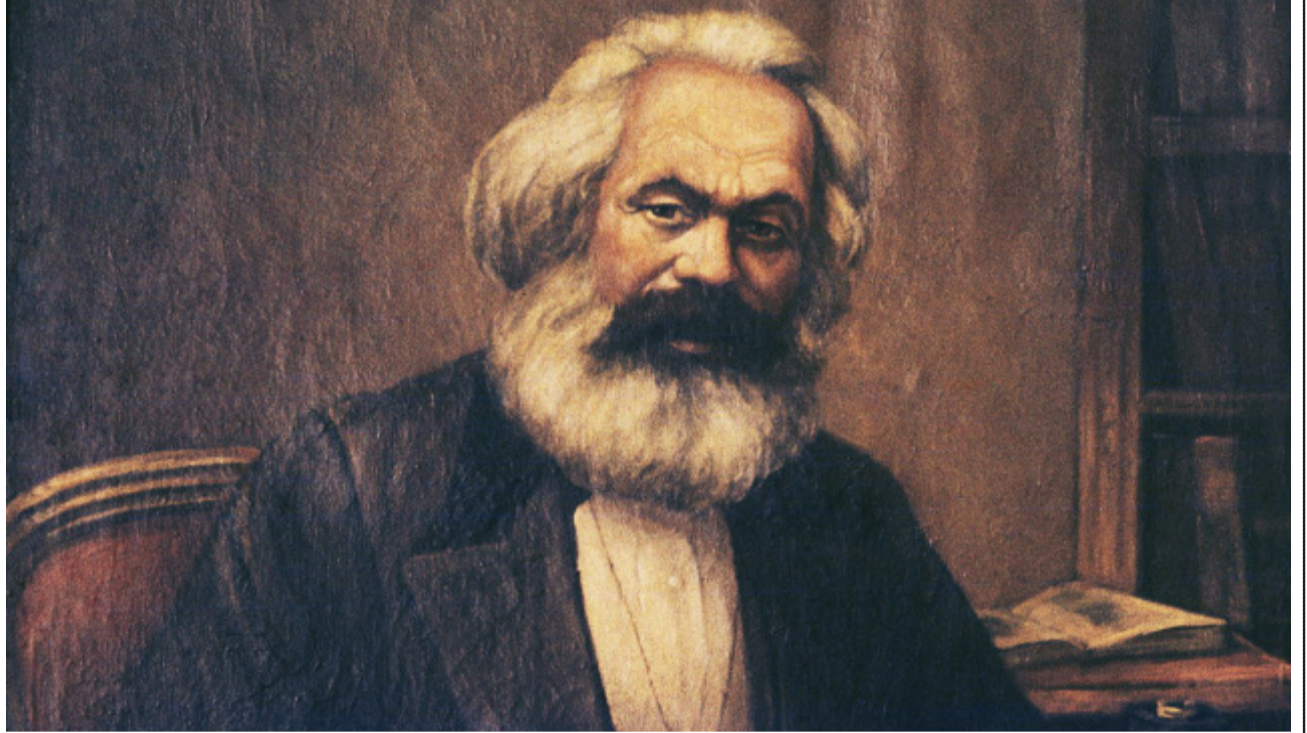
إن اغتراب الإنسان، والعامل خصوصاً، ليس سوى نتيجة للواقع المادي لنمط الإنتاج الرأسمالي ولعلاقات الإنتاج السائدة في المجتمع الطبقي، واقع استغلال الرأسمالي للعامل واستيلائه على فائض القيمة التي تنتجها قوة عمل هذا العامل. وسلطة الطبقة الرأسمالية تفرض علاقات إنتاج وعلاقات اجتماعية مبنية على الاستغلال الطبقي. وبالتالي فاغتراب البروليتاريا وعموم الكادحين، اغتراب اقتصادي واجتماعي واغتراب ثقافي. وفي مثل هذا المجتمع الطبقي يكون وعي العلاقات الاجتماعية مقلوباً، يغترب فيها الإنسان عن ذاته وعن واقعه المادي، ويصبح الوهم "حقيقة" ذهنية، وتصبح زفرة روح المقهور تعويضاً وهمياً، بدل وعي وممارسة ملموسين في الواقع الطبقي وتناقضاته.

التبعية، لأنها ثقافة تبرر واقع العامل وفصله عن وسائل إنتاج عمله، كما تبرر هذه الثقافة حق الرأسمالي في ملكية وسائل الإنتاج واستيلائه على فائض القيمة.

وبالتالي، فالبروليتاريا في المجتمع الرأسمالي ليست فقط مُستغلة في إطار علاقات الإنتاج، إنها كذلك تتعرض للسيطرة والاستلاب في جميع ميادين الحياة المجتمعية، وخصوصاً في الميدان الايديولوجي، لأن الأفكار السائدة في المجتمع تفرضها طبقة البرجوازية المسيطرة على السلطة السياسية في جميع مجالات الحياة، الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، وفي طبيعة علاقات الإنتاج الرأسمالية والعلاقات الاجتماعية الطبقة السائدة في المجتمع.

ولتحرر الطبقة العاملة من الاستلاب الايديولوجي ومن الاغتراب، لا بد لها من اكتساب الوعي السياسي الطبقي، وعي تحررها من الاستغلال الطبقي، ولا بد لها من تنظيم سياسي مستقل لنضالها الطبقي، أي أداة نضالها

يعد مفهوم الاغتراب واحداً من المفاهيم الأساسية في سوسيولوجية ماركس، والاغتراب يشير إلى حالة تتحول فيها علاقة الإنسان بالإنسان وعلاقة الإنسان بالطبيعة وبالمادة وبسياقات الأشياء الطبيعية لهذه العلاقة إلى سياقات غير طبيعية وغير مادية، بل وإلى سياقات ميتافيزيقية. هناك مثلاً علاقة طبيعية بين العمال وبين ما تنتجه قوة عملهم وبين مادة عملهم وأدوات عملهم، وتتمثل هذه العلاقة الطبيعية في الوحدة الطبيعية بين العمال المنتجين لفائض القيمة من ناحية، والأدوات والمادة ونتاج العمل من ناحية أخرى في إطار النظام الإنتاجي الرأسمالي الذي يستند إلى استيلاء الرأسمالي على فائض القيمة الذي تنتجها قوة عمل العامل. وبالتالي يصبح العامل، الذي يُفصل عن أدوات ووسائل إنتاجه ويُنتزع منه فائض القيمة، إنتاج قوة عمله، مغتربا عما أنتجته قوة عمله ومغتربا عن عالمه الطبيعي. وبالتالي يفقد ملكية ما ينتجه عمله من فائض القيمة بعد أن حولت علاقات الإنتاج الرأسمالية



للاستيلاء على السلطة ولتحرر من هذا الاستغلال الطبقي ومن الاستلاب ومن الاغتراب، وتحرر المجتمع من الدولة الرأسمالية.

وبالتالي، فمهمة الماركسي والماركسية هي المساهمة كي تكتسب الطبقة العاملة وعيها السياسي الثوري في مجرى صراعها الطبقي الشامل، السياسي والايديولوجي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي الملموس، لتجاوز النظام السياسي الرأسمالي والمجتمع الطبقي.

لنعد إلى موقف ماركس من الدين

وبالعودة إلى جوهر موقف ماركس من الدين، فإن تحليله يؤكد على ارتباط مكانة الدين والثقافية والايديولوجية بالواقع الشعبي، كتعويض وهمي وارتياح مزيّف، ويشكل الدين انعكاساً مزوراً لواقع الإنسان في المجتمع وفي علاقاته المادية والإنسانية، ويعتبر الدين سبباً لتبلور وعيه المزيّف للواقع ولتبلور اغترابه كإنسان عن هذا الواقع.

وقد أوضح إنجلز في كتابه "ضد ديهرينغ" أن "كل دين لم يكن إلا انعكاساً خيالياً في أدمغة البشر لقوى خارجية تهيمن على الوجود اليومي".

لذلك فالاغتراب الديني يتبلور في الوعي المُستلب للإنسان، في حين يتبلور الاغتراب الاقتصادي في الواقع

العامل إلى عامل مأجور، وحولت قوة عمله إلى بضاعة وإلى سلعة. ويسلبُ الرأسمالي، رب العمل، فائض القيمة الذي تنتجها قوة عمل العامل ولا يحصل العامل سوى على أجر يمكنه فقط من استعادة قوة عمله للاستمرار في الحياة وللإستمرار في العمل لإنتاج فائض القيمة.

ولا يجسد هذا الأجر على الإطلاق سوى نسبة قليلة من قيمة الإنتاج الفعلي الذي أنتجه العامل، ومن ثمة يرتبط الاغتراب ببساطة بنمط وعلاقات الإنتاج الرأسمالي وبالعلاقات الاجتماعية وبالنظام السياسي الرأسمالي الذي يتأسس على سلب الطبقة البرجوازية فائض القيمة الذي تنتجها قوة عمل الطبقة العاملة.

ونمط الإنتاج الرأسمالي والاستغلال الطبقي لقوة عمل الطبقة العاملة وعلاقات الإنتاج الرأسمالية والايديولوجية التي تفرضها سلطة الطبقة البرجوازية في المجتمع الرأسمالي، كل ذلك يؤدي بالطبقة العاملة، التي لم تكتسب بعد وعياً سياسياً بسبب هذا الاستغلال والاستلاب، إلى الاغتراب. ولذلك تُفسر الطبقة العاملة الغير واعية الاغتراب والاستغلال بالقدرية وبالدين. وهو اغتراب يسود كذلك ثقافة الطبقات الشعبية، الغير واعية سياسياً، في المجتمع الرأسمالي عموماً، وخصوصاً في المجتمع الرأسمالي

الامبريالية الأمريكية: إلى أين؟

عبد الله الحريف

العاملة والشغيلة. وهو الشيء المستحيل في ظل هيمنة الشركات المتعددة الاستيطان والرأسمال المالي. صحيح أن ترامب وغيره من قادة اليمين المتطرف يستعملون أساليب ومناهج فاشية (الارتكاز إلى القوة وإلى تقوية الأجهزة القمعية الأمنية والعسكرية والقضائية واستعمالها ضد الشعوب ودعم الميليشيات اليمينية المتطرفة). لكن ما تسمى بـ "الفاشية الجديدة" تفتقد إلى الأساس المادي والقاعدة الاجتماعية

في دول المركز ونقل الجزء الأكبر منها إلى دول المحيط الرأسمالي وإلى الصين. ومن المستحيل إسترجاع هذه الصناعات إلى الدول الصناعية السابقة (أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية). فالشركات المتعددة الاستيطان والرأسمال المالي في حاجة ماسة، لضمان أعلى مستويات الربح، إلى استغلال اليد العاملة الرخيصة. وعلى سبيل المثال، تبين دراسة قام بها معهد تريكونتنتال

أهم العناصر التي تمكننا من تحديد تصور موضوعي لآفاق التطور في أمريكا هي:

• أزمة اقتصادية مستديمة تتجسد في الانخفاض المستمر، منذ نهاية ستينات القرن الماضي، لنسبة نمو معدل الناتج الداخلي الخام من 4,4 في المئة سنة 1969 إلى 4,1 في المئة سنة 1978 إلى 3,5 في المئة سنة 2002 إلى 2,0 في المئة سنة 2019. وعمقت جائحة كوفيد-19 هذا المنحى الانحداري. إن إمكانية نهب باقي مناطق العالم والاستغلال الوحشي لطبقاتها العاملة للتعويض عن هذا الانحدار تتقلص بفعل مقاومة الشعوب المتزايدة للنيولبرالية التي كشفت جائحة كوفيد، بشكل واضح، خطرها على البشرية والبيئة وإذا قدمت الصين بديلاً تنموياً حقيقياً.

هذا الوضع، إذا أضفنا له هيمنة الرأسمال المالي الاحتكاري على الاقتصاد الأمريكي ونهمه بل إفتراسه، يعني أن الحزبين الجمهوري والديمقراطي، باعتبارهما يعبران على مصالح الرأسمال الاحتكاري، يتوفران على هامش ضيق جدا لتحسين الأوضاع الاجتماعية للشعب الأمريكي.

ومما يعمق الأزمة الاجتماعية ويهدد بانفجارها في أي لحظة، الانقسام الحاد للمجتمع الأمريكي الذي تجسده العنصرية ضد السود أساساً وأيضاً ضد اللاتينو وذوي الأصول الآسيوية.

• غياب يسار حقيقي قوي ومنظم ومتجذر ولو نسبياً في الجماهير الشعبية، وخاصة الطبقة العاملة، وقادر على أن يشكل بديلاً للحزبين الجمهوري والديمقراطي. الشيء الذي يدفع المناضلين والجماهير الساخطة عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية إلى دعم مرشح "تقدمي" من الحزب الديمقراطي (بيرنسي ساندرز مثلاً) يستطيع جهاز الحزب الديمقراطي مدعوماً بالمال والإعلام من تهميشه. وحتى لو افترضنا، جديلاً، بوصوله إلى رأسه الدولة، فإن الدولة العميقة التي تتجسد في الحزبين الجمهوري والديمقراطي وفي قيادة الجيش ومكتب التحقيقات الفدرالي والوكالة المركزية للاستخبارات ستتصدى له وتفرض عليه شروطها أو ستصفيه. إن الوهم بإمكانية التغيير لصالح الشعب الأمريكي، بواسطة الرهان على أحد الحزبين، يتركه فريسة لديمغوجية والاجراءات المسكنة للبراليين من جهة والشعارات الشعبوية والشوفينية (أمريكا أولاً) والعنصرية للفاشيين الجدد من جهة أخرى. وهذا ما نشهده أيضاً، منذ مدة، في عدد من بلدان أوروبا بالخصوص

غير أن الملاحظ أن الفاشيين الجدد، رغم استطاعتهم اكتساب قاعدة شعبية عريضة، لم يتمكنوا من فرض سيطرتهم على مجتمعات أوروبا الغربية وأمريكا. ويرجع ذلك، إضافة إلى الإرث الهيجي للفاشية والنازية في الذاكرة الجماعية للشعوب وحاجة الامبريالية إلى الظهور بمظهر ديمقراطي لخداع شعوبها وشعوب العالم (أليست أحد أهم التبريرات المخادعة لتدخلاتها، بما في ذلك العسكرية، في العديد من البلدان هو الدفاع عن الديمقراطية؟)، إلى عنصر موضوعي يتمثل في أن الفاشية - التي تتضمن النازية كأحد أشكالها - ارتكزت، تاريخياً، على الوطنية الشوفينية، ليس كأيديولوجيا فحسب، بل لأنها سعت إلى بناء اقتصاد وطني مبني، بالأساس، على الصناعة ونظام سياسي يعتمد على البرجوازية الصناعية كأساس طبقي. وبفضل ذلك، استطاعت أن توفر الشغل للطبقة العاملة، خاصة بعد البطالة العارمة التي عانت منها خلال الأزمة التي هزت الرأسمالية في الثلاثينات من القرن الماضي.

هل نحن، الآن، أمام نفس الوضعية؟ لا، وذلك لأن العولة الرأسمالية أدت إلى تفكيك الصناعات



الراسخة التي كانت تتوفر عليها الانظمة الفاشية في القرن الماضي.

والخلاصة هي أن الرأسمالية تعيش، إضافة لأزمته الاقتصادية المستديمة والعميقة، أزمة سياسية عميقة ومستديمة تتمثل في انفصاح حقيقة ديمقراطيتها وتآكل نخبها التقليدية (اليمين بشقية الحزبين الديمقراطي والجمهوري) وعجز اليمين المتطرف ("الفاشية الجديدة") أن يشكل بديلاً قاراً لإفلاس أحزاب اليمين لافتقاده لقاعدة شعبية راسخة نسبياً. لكن غياب بديل يساري حقيقي سبترك الشعب الأمريكي يتأرجح بين الحزبين التقليديين وربما سئرى تأسيس حزب جديد ذو نزوع فاشي، كما لوح بذلك ترامب.

ما العمل بالنسبة للقوى اليسارية الحقيقية؟

إن الازمة السياسية كانعكاساً للأزمة الاقتصادية والاجتماعية توفر شروطاً موضوعية إيجابية ليساره

ولكي تستفيد قوى اليسار من هذا الوضع، يجب أن تناهض، في نفس الآن، اليمين الليبرالي الذي يتغذى أحياناً بلباس "يساري" اجتماعي-ديمقراطي واليمين ذي النزوع الفاشي، من خلال فضح طبيعتهما وسياساتهما وقيادة نضالات الشعب الأمريكي، وخاصة الطبقة العاملة، ضدتهما وأن توضح أن لا حل للأزمات التي يعاني منها الشعب الأمريكي في ظل النظام السياسي الحالي. وفي معمعان هذا النضال الطويل الأمد، أن توحّد صفوفها وتنفّس وسط الطبقات الكادحة، وخاصة الطبقة العاملة. ويجب أن تعطي أهمية خاصة لمحاربة والبطرياركا والعنصرية ضد السود واللاتينو والأمريكيين من أصول آسيوية (أنظر نتائج الانتخابات الأمريكية الأخيرة).

إن مسؤولية اليسار تاريخية لأنه إذا وصل تعفن الامبريالية الأمريكية إلى مستوى خطير وأصبحت انعكاساتها الاجتماعية كارثية وأدت إلى انتفاضات شعبية عارمة قد تلجأ الطبقة الحاكمة إلى إقامة دكتاتورية مكشوفة وإلى الدخول في مغامرات عسكرية لا تبقي ولا تدره

للأبحاث الاجتماعية أن ثمن أيفون إكس، لو أنتج بالكامل في الولايات المتحدة الأمريكية، سيكون 30000 دولار بينما ثمنه، الآن، لا يفوق 1000 دولار لأنه يصنع في الدول التابعة وفي الصين. ولذلك ظلت وعود ترامب باسترجاع الصناعة إلى أمريكا مجرد ديمغوجية ودعاية انتخابية.

لذلك، ظل ترامب يركز على الوطنية الشوفينية (أمريكا أولاً) وعلى تفوقها (لنجعل أمريكا عظيمة Make America Great) تسعير العداء للمهاجرين، ومساندة القوى العنصرية لضمان قاعدة شعبية له واستفاد من انتعاش اقتصادي ممول، بالأساس، من نهب خيارات الشعوب، وخاصة شعوب الخليج، وعلى العنصرية ضد السود بالخصوص. لكن جائحة كوفيد أدت إلى انهيار اقتصادي غير مسبوق. وبدأت قاعدة ترامب الاجتماعية تتفكك لأن بناء قاعدة شعبية راسخة تتطلب بناء اقتصاد متمركز على الذات يوفر الشغل القار للطبقة

هذا الوضع، إذا أضفنا له هيمنة الرأسمال المالي الاحتكاري على الاقتصاد الأمريكي ونهمه بل إفتراسه، يعني أن الحزبين الجمهوري والديمقراطي، باعتبارهما يعبران على مصالح الرأسمال الاحتكاري، يتوفران على هامش ضيق جدا لتحسين الأوضاع الاجتماعية للشعب الأمريكي

المساواة بين الجنسين في الدول العربية

عن موقع منظمة العمل الدولية

مجالات التركيز في الدول العربية

- إعداد السياسات وإصلاح القوانين: تعمل المنظمة مع الحكومات وأصحاب العمل والعمال وغيرهم من أصحاب المصلحة على إدراج مراعاة النوع الاجتماعي في سياسات ومسوح فرص العمل وتنمية المهارات، ومراجعة القوانين وتعديلها لتعزيز المساواة بين الجنسين في مكان العمل.
- حوكمة تراعي النوع الاجتماعي في سوق العمل: تعمل المنظمة مع نظام إدارة اليد العاملة على مراجعة الأدوات المستخدمة في تفتيش العمل لسد الثغرات بين الجنسين، وبناء قدرات مفتشي العمل على معرفة وتلبية احتياجات

أنفسهن معزولات في مجتمعات غير مألوفة، وخاضعات لقيود قانونية تقيد قدرتهن على العمل والكسب والحصول على دخل. وما يزيد الطين بلة الافتقار إلى المعلومات والدعم لدخول سوق العمل. وفي البلدان الخليجية الأغنى، غالباً ما يكون للازدهار علاقة عكسية مع مشاركة المرأة في القوى العاملة، إذ تمنح المجتمعات قيمة للمرأة "غير المحتاجة إلى العمل". وفي هذه البلدان، يضطلع العمال المهاجرون بدور مهم في سوق العمل، حيث تشكل العاملات المهاجرات جزءاً كبيراً من القوى العاملة المحلية، وغالباً في ظروف محفوفة بالخطر ودون حماية تُذكر.

علاوة على ذلك، تواجه المرأة في الدول العربية عدداً

المساواة بين الجنسين أمر جوهري لتحقيق هدف منظمة العمل الدولية المتمثل في توفير عمل لائق للجميع. وتبين إحصاءات المنظمة أن معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة في المنطقة العربية هو الأدنى في العالم (26 في المائة مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ 56 في المائة). وعلى النقيض من ذلك، فإن معدل مشاركة الرجل في القوى العاملة (76 في المائة) أعلى من المعدل العالمي الذي يبلغ 74 في المائة. وظلت هذه الأرقام تأبى بعناد التغيير رغم تحسن المستويات التعليمية للنساء.

ومشاركة المرأة في العمل المنتج مدفوع الأجر مقيدة بأعراف أبوية تُعد الرجل معيلاً للأسرة والمرأة ربة منزل.



- خبرات المرأة والرجل، وكذلك تعزيز تعيين مفتشات عمل.
- تنمية المهارات: في ظل إدراج مراعاة النوع الاجتماعي في جميع البرامج المتعلقة بتنمية المهارات وتعزيز فرص العمل، تعمل المنظمة مع الحكومة وأصحاب العمل والعمال والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني - على صعيدي السياسات والمشاريع على حد سواء - لتعزيز التوفير الرسمي وغير الرسمي للتعليم والتدريب الفني والمهني، وضمان أن يراعي تصميم هذه البرامج وتنفيذها النوع الاجتماعي.

- ممارسات المساواة بين الجنسين في مكان العمل: تعمل المنظمة مع أصحاب العمل في القطاعين العام والخاص لتصميم سياسات وممارسات تعزز المساواة بين الجنسين في مكان العمل مثل حماية الأمومة، وتوفير رعاية لأطفال الآباء والأمهات، وآليات لمنع المضايقات في مكان العمل والتصدي لها، وسياسات الإجازات، وترتيبات العمل التي تدعم العمال ذوي المسؤوليات الأسرية.

- التنظيم والمفاوضة الجماعية: تعمل المنظمة مع نقابات العمال لزيادة العضوية والنهوض بالمرأة بتنفيذ أعمال بناء القدرات والتوعية بشأن المساواة بين الجنسين في مكان العمل وحقوق المرأة في العمل.

كبيراً من التحديات الأخرى الناجمة عن قضايا متنوعة كالتيكنولوجيا والأتمتة وتغير المناخ والعوامل السكانية. كما أن التمييز واسع النطاق، ومنه عدم تكافؤ الأجور وقوانين العمل التمييزية مقرونة بانعدام الحماية الاجتماعية المتصلة بالبطالة والمعاشات والأمومة والمرض، يعيق أيضاً تحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية.

خطة منظمة العمل الدولية في الدول العربية

إن المكتب الإقليمي في الدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية يدعم الحكومات والعمال وأصحاب العمل والمجتمع المدني لوضع سياسات وممارسات اجتماعية واقتصادية تعزز المساواة بين الجنسين والفرص المتكافئة في مكان العمل. وتتبع المنظمة نهجين لتحقيق ذلك: أولهما إدراج مراعاة النوع الاجتماعي في شتى عناصر العمل اللائق، سواء أكانت الحق في التنظيم أم الصحة والسلامة المهنيتين. وثانياً، برامج تركز على المرأة، مثل تنمية المهارات ودعم فرص العمل لزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة.

وعندما تعمل المرأة خارج المنزل، فإنها غالباً ما تُعد ملائمة لمن محدودة تتعلق عادة بدورها الإنجابي. وهذه القوالب النمطية تديم العبء غير المتناسب لأعمال الرعاية والملقى على عاتق المرأة، وتحد من قدرتها على القيام بعمل مأجور أو البقاء فيه خارج المنزل. والافتقار إلى مرافق الرعاية والنقل الآمن يعيق بشكل أكبر حصول المرأة على عمل. كما أن عدم التطابق بين المهارات وطلب السوق فضلاً عن تدني الأجور والافتقار إلى فرص عمل جذابة كثيراً ما يضاعف المشاكل التي تواجهها المرأة في عالم العمل.

وتتفاقم هذه القيود في حالات الصراع أو ما بعد الصراع. فحصول المرأة على عمل في بلدان كاليمن وسوريا والعراق محدود أكثر، وقضايا السلامة أشد حدة، والهيكل التمكينية ضعيفة، والفرص متدنية رغم أن كثيراً من النساء يجدن أنفسهن فجأة في هذه الحالات يقمن بدور المعيل الرئيسي وغالباً دون أي خبرات أو مهارات سابقة. كما سُجل في الدول العربية ارتفاع في عدد الأسر التي ترأسها نساء وفي عدد ذوي الإعاقة الذين هم في الغالب أضعف الفئات المحتاجة للمساعدة.

وفي بلدان مثل الأردن ولبنان، يمكن للاجئات أن يجدن

الشباب والديمقراطية: أية علاقة وبأي مضمون؟

أدم روبي

أكبر شاهد على وزيف الشعارات الديمقراطية للمخزن، فالحل السديد للقضية الأمازيغية لن يكون إلا في إطار نظام الديمقراطي ينصف جميع اللغات والثقافات واللغات، على الشبيبة المغربية الطامحة للديمقراطية أن تعطيها دور هام.

القضية الفلسطينية:

لطالما كانت القضية الفلسطينية من أهم القضايا الديمقراطية في العالم كامل، وبالتالي حث التنظيمات الديمقراطية على تبني الشبيبة المغربية للقضية الفلسطينية سيمنهم مستقبلا من تبني جميع القضايا الديمقراطية في العالم أجمع ومن الترافع عنها، والأهم من ذلك سيكتسبون روح التضامن مع الشعوب المضطهدة، والتضامن هو مبدأ ديمقراطي أصيل.

الاعلام الحر وحرية الرأي:

يرتبط ازدهار المجتمعات البشرية ورفيها ارتباطا وثيقا بمدى حرية التعبير، في هي من أعظم الحريات واحدى الركائز الأساسية الديمقراطية، ولهذا على الشبيبة المغربية المتعطشة للديمقراطية، أن تناضل من أجل فرض حرية الرأي والتعبير وعدم مصادرة هذا الحق تحت أي طائلة كانت، لهذا يجب التنظيمات الديمقراطية تشجيع الشباب/ات على الكتابة والتصريح في مختلف المواضيع العامة وحاميتهم من أي تضيق أو قمع سلطوي. بل أكثر من ذلك يجب خلق اعلام شبابي موازي للاعلام الرسمي يكون الشباب الماركسي في مقدمته، ولن يتأتى ذلك إلا بالعمل المشترك للشباب الاشتراكي الماركسي ببلادنا على بناء هذا الاعلام. واذ نتطرق لهذا الموضوع ونحن على علم بالتأثير الضعيف للشباب في الاعلام نتيجة الحصار المخزني والانزلاق للحسابات والمزايدات السياسية الضيقة عوض التفكير في خطط للعمل المشترك من أجل بناء والمساهمة وتقوية وتطوير الاعلام البديل.

الشباب والمجتمع المدني:

ومؤدى ذلك وجود مجال عام مفتوح للشبيبة مستقل عن الدولة لأن هيمنة الدولة على المؤسسات والهيئات الاجتماعية والثقافة والاعلام يعدم الديمقراطية، لهذا يجب إقناع الشبيبة على ضرورة انخراطها في شبكات اجتماعية متنوعة كالأحزاب الحقيقية والنقابات والاتحادات الطلابية والجمعيات المدنية والتعاونية، فكلما زادت القدرة التنظيمية للشباب/ات على إنشاء تنظيماته المستقلة عن الهيئات الرسمية كلما اتسع المجال والقدرة على الحيوية والمبادرة والتنوع ويشرك بطريقة إيجابية في النضال والترافع في القضايا التي تهم الشأن العام.

العلمانية:

لا يمكن بأي شكل من أشكال تصور ديمقراطية بدون علمانية، فالعلمانية تعني فصل الدين عن الدولة والسياسية بما يضمن حماية الدين من أي استغلال سياسي، وأيضا بما يضمن حرية الضمير والمعتقد لدى المواطن/ة، ولهذا للوصول إلى الديمقراطية لا بد من تربية الشباب على قيم العلمانية، بما هي تعني احترام ديانة الآخر ومعتقداته، الشيء سيني لنا جيلا متشبع بثقافة التسامح والاحترام. وأيضا جيلا رافض لتبرير على سلوك ديكتاتوري على أساس الدين وهذا هو الأهم في هذه المسألة.

إذن بصفة عامة قضايا الديمقراطية يجب على الهيئات التقدمية والديمقراطية إيصالها لأوسع شريحة ممكنة من الشباب والشابات ولإقناعهم على تبنيها، فدانما ما أقول أنه لا يمكن قيام أي ديمقراطية حقيقية في المغرب، طالما الشباب/ات لا يضطلع بدوره الجوهري والحاسم في هذا النهوض.

والتنفيذ وأن تكون مفتوحة في وجه عموم الشبيبة، هذه الآليات التي يجب أن تربى الشباب على الديمقراطية وعلى ثقافة الاختلاف وتقبل جميع الآراء.

إن الديمقراطية في العلم البرجوازي الاكاديمي -الذي يرجع جميع المفاهيم لاصلها اليوناني انسجاما "للنزعة الاورومركزية Eurocentrisme" المعتقدة بان اصل الحضارة



وفي هذا الصدد هناك عدة قضايا مرتبطة بالديمقراطية يجب على التنظيمات المناضلة أن تحاول إشراك أكبر قدر ممكن من الشباب فيها أبرزها:

الدستور الديمقراطي:

تعتبر قضية إقرار دستور ديمقراطي شكلا ومضمونا، أول قضية جوهرية للنضال الشبابي والجماهيري عموما، ومن أهم النضالات الملقاة على عاتق كافة القوى الديمقراطية و التجمعات الشبابية اليوم، والتي لا بد من أجل خوضها فتح نقاشات شبابية واسعة النطاق حول كيفية النضال من أجل فرض دستور ديمقراطي في المغرب اليوم، وأي ديمقراطية في التفاصيل يجب أن ينص عليها هذا الدستور الديمقراطي، ومن خلال ذلك فقط يمكن بناء فهم شبابي ديمقراطي مشترك يمكن على أرضيته خوض نضالات شبابية ستساهم لا محالة في النضال الجماهيري الديمقراطي العام من أجل دستور ديمقراطي ببلادنا.

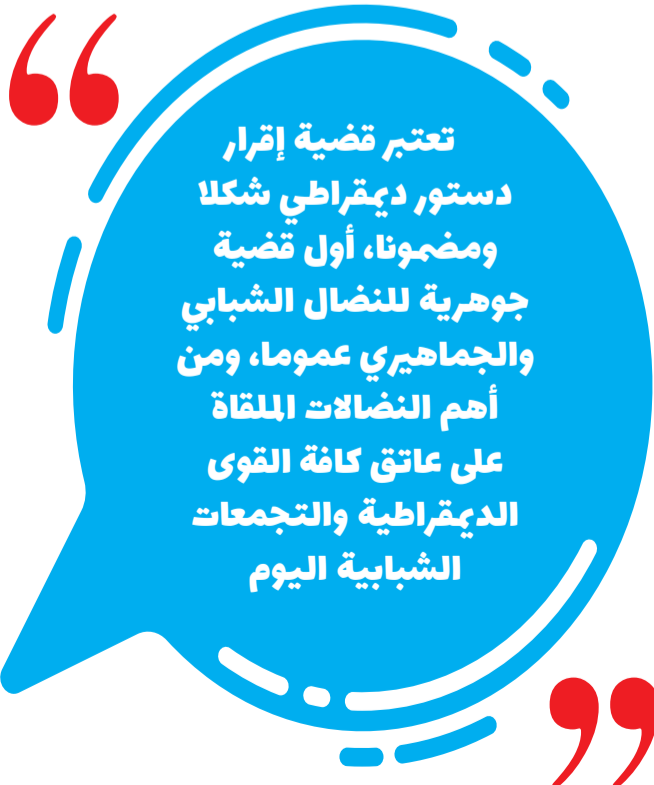
القضية الأمازيغية:

لطالما كانت القضية الأمازيغية والمكانة الهامشية التي تحتلها في الخطاب الرسمي المخزني وفي السياسات العمومية

كان ولا زال باوروبا، هي تعبير اصطلاحى يعود للعصر الإغريقي demos وتعني الشعب وgratos بمعنى حكم، فيكون المعنى المباشر لها "حكم الشعب"، أي شكل من أشكال السلطة يعلن رسميا خضوع الاقلية لارادة الاغلبية ويعترف بحرية المواطنين والمساواة بينهم. واذ توظف البرجوازية هذا المفهوم مجردة آياه عن شروطه وظروفه الاقتصادية والاجتماعية كي تظهر مجتمعها الرأسمالي كمجتمع تسود فيه قيم المساواة و الحرية. ونظرا للتشويشات التي لحقت مفهوم الديمقراطية من طرف الطبقات السائدة في المجتمعات الطبقيية وأخرها تلك التي لحقت من طرف البرجوازية بالمجتمع الرأسمالي المعاصر، تجعل منه يعد من المواضيع السياسية الأكثر تعقيدا و خلقا للسجال في القرنين الماضيين.

فإذا كانت الديمقراطية تعني بصفة عامة ذلك النظام السياسي المبني على السيادة الشعبية عبر مشاركة المواطنين/ات في العملية السياسية، والفصل الحقيقي بين السلط الثلاث والذي تتم فيه مسالة الحكام عن أفعالهم وتصرفاتهم، وفي قوانين وتشريعات توظف المجتمع مستمدة في أساسها من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان في كنوانيتها وشموليتها. فالديمقراطية بالمغرب في الوقت الحالي على مسافة بعيدة من تحقيقها في ظل تحكم النظام المخزني بالعبة السياسية وتشجيع الانتهازية وفساد النخب والقمع والفساد والرشوة واختراق الأحزاب واستغلال الدين ورفض أي تغيير ديمقراطي حقيقي للدستور كل ذلك يعد ممارسات نابعة من أسسه ومنافية طولا وعرضا للديمقراطية. ونظرا للعلاقة الوطيدة بين الديمقراطية والشباب/ات فإنه يجب على الشبيبة المغربية ان تكون في مقدمة المعارضين/ات لسياسات المخزن اللاديمقراطية.

وطبعا في المجتمع غير الديمقراطي ستكون التنشئة الشبابية في المؤسسات الرسمية، ناقصة وغير مكتملة، وبالتالي من الطبيعي أن تكون أغلب الشبيبة المنتمة للطبقات الشعبية تجد صعوبة بالغة في فهم الديمقراطية، لهذا على التنظيمات الديمقراطية أن تقوم بخلق فضاءات حرة بديلة للشبيبة المغربية تشيع من خلالها القيم الديمقراطية الحقيقية وهناك أمثلة كثيرة للفضاءات التي يمكن إنشاءها أبرزها دور الشباب مثلا، وأيضا بإمكانها أن تساهم من خلال النقابات والجمعيات بصفة عامة التي تقودها في خلق إطارات شبابية موازية تتمتع بأكبر قدر ممكن من التسيير والتقرير



الثقافة والتغيير

"ظلم ذوي القربى، والظلم الاجتماعي"

نورالدين موعايب

بين يدي الموضوع: ما انفكت القيم السالبة تتواتر حتى لكانتها تدعونا الى علاقة تطبيع بيننا وبينها، لكن انى لها ذلك؟! منها الظلم ومشتقاته (الجرور "التجري"، والعسف، والقامة طويلة)، لذلك ارى ان الامل للظلم وفق بعدين: ظلم ذوي القربى، والظلم الاجتماعي..الظلم ذوي القربى: هو عنوان مستعار من احد ابیات معلقة طرفة بن العبد، الدالية:

وظلم ذوي القربى اشد مضاضة *** على المرء من وقع الحسام المهند

هذا الشاعر الذي خرق سلطة قبيلته، الرمزية، فلفظته، وأفردته (افراد البعير المعبد)..وعلى الرغم من ان (الظلم من شيم النفوس)، نحو ما قال المتنبي:

والظلم من شيم النفوس فان تجد *** ذا عفة فلعله لا يظلم

يتبدى ظلم الأقارب غير مستغاب مما يدفع الذاكرة الجمعية الى تكرار: "رب اخ لم تلده لك امك" او "الأقارب كالعقارب". ويرتد هذا الظلم ذو الجذور المشترك فيها الى مجموعة عوامل منها تمثيلا لا حصرا: التسرع في اتخاذ المواقف، وإصدار الأحكام الجاهزة، في حين ان DESCARTES، صاحب "قواعد المنهج"، قد ردد: "افه العلم التسرع" الافتقار الى المقاربة النسقية ببعدها الشمولي..افتقاد المعطيات التي توأم الموضوع الموقف..اللاعقلنة واللاموضوعية اللتان تيسران التجزي والتجني..الغلو والاعراق في رهافة الحس..الاسقاط وهيمنة التبرير بدل التحليل والتقييم الواعين، المتأين..الى غير ذلك من مماريس الدفاع، الساعية الى استدرار العطف والتعاطف LE SYMPATHISME، والتصالح مع الذات على سبيل التوهم، ليس غير.

2 - الظلم الاجتماعي: لا نضاج ان تكون العدالة من حقوق الانسان، العصية على الاختزال، بعد ما راكمه الكائن البشري من نضالات ضد الاستبداد، اصل كل فساد، دونما اشتراط وحدة الزمكان. واذا كان الافراط في البراغمية (النفعية، الذرعية..) هو الذي يدفع الى الظلم الاجتماعي، طالما غيبت الديمقراطية، او ووجهت وحوربت بضراوة، لا هوادة فيها، معبئة اليات محافظة "ما كان على ما كان" بالترغيب انا، وبالترهيب انا اخر، فانه لا يطول بنا البحث عن تأكيد جدوى اللاظلم في تحقيق العدالة الاجتماعية، حسبنا ان الامريكى JOHN RAWLS، ملف "نظرية العدالة" A THEORY OF JUSTICE، اثار من ردود ومن اسئلة مأزومة، ما لم يجد له الباحثون اجوبة شافية، كافية، جامعة، مانعة كما يقول المناطقة، الى حد انهم اختلفوا في تصنيف RAWLS تصنيفا ايدولوجيا، فثارحوا بين: من اعتبره ليبراليا، و من عده يساريا، ومال فريق اخر الى تبني "اقتصاد الاخلاق". ونذكر منذ زمن قصير، كيف كانت "العدالة الاجتماعية" مطلبها جوهريا من مطالب الربيع العربي بتونس، و مصر، وليبيا، (حركة عشرين فبراير في المغرب)..من منا نسي ان فرقة المعتزلة ال عقلانية، هي الاخرى، احتفت في اصولها الخمسة ب"العدل"، ثانيا تلك الاصول (اولها "التوحيد"، ثالثها "الوعد والوعيد"، رابعها "الامر بالمعروف والنهي عن المنكر"، اخرها "المنزلة بين المنزلتين")..اخيرا حبذا لو التمسست--ايها القارئ الكريم-- لكتاب هذه السطور العذر، اذ لم يعرض الانتقادات التي حاكمت "نظرية العدالة"، وهي كثيرة تستند الى ضعف صاحبها في مقاربة المناصفة، العائلة، العمل...

ومن القصص الطريفة، قصة كان بطلها احد مدبي ابن شخصية ذات نفوذ سياسي، ملخصها ان المادب، المرئي حدث ان صفع ذلك الابن دونما ارتكابه ما يوجب معاقبته، فترسخ الموقف في ذاكرة المعاقب، وما هي الا سنوات تمضي حتى تسلم مكانة ابيه، وبعد ايام استدعي المدب السابق فسؤل (كرسي الهمة هو الباء) عن سبب تلك العقوبة، لم يتردد صاحبنا في القول: "ارتدت ان تشعر بحرارة الظلم، فلا تظلم من ثمة المرؤوسين (كرسي الهمة هو الواو لان الهمة مضمومة و ما قبلها ساكن)، بعد ان تكون قد تقلدت الرئاسة.."، اما شارح الاستبداد ومشرحه "عبد الرحمان الكواكبي"، فقد قال بمنتهى الصراحة: "ان الذي لا يشعر بالظلم لا يستحق الحرية"، وواضح ان المقصود اليه هو: "الذي لا يحتج ضد الظلم" بمختلف اليات الاحتجاج، في افق انتزاع العدالة، الحرية، والانصاف، والمناصفة..

زجاء

إلى أبنائنا، فلذات أبادنا، الذين يتلعم البحر!

العربي بنجلون

إن أقت بي أنياب الموت
قوتا لجحافل الديدان الشرهة
واسأل عن ذاك الذي
سلمني في طبق للمجهول
ومصيري به متبول
فأرجوك، يا رفيقي
لا تزرنني في قبري،
ولا تبك، أو ترحم علي
أو تُثقل النفوس
المشهد بالطقوس
فجثماني
لا يوجد في قبري...

هَيَأني الوطن له وليمة !
بل رُبما تعثر علي
في كهوف الجبال
تنهش الدناب والتسور
جسمي الذي أصابه الهزال
أو صُحبة الطيور،
تستضيفني على قشها المنثور
لأولم لهم جسمي المقهور !
أو سابحا تحت النجوم
المُتألئة في الليل البهيم
لتهديني في شعابي
أنا..وصحابي !
لا تلمني، رفيقي

أرجوك، رفيقي
إن رَحلت عن عالمي
عالمي المنهار
ألا تزورني في قبري،
وتبكي علي
فجثماني لا يوجد فيه...
وإن بَحنت عني
فستجدني في ذلك البحر
الذي رُبما حملتني أمواجه
في مدها إلى المرافئ الأخرى
أو إلى أعماقه المتوحشة
أو تجدني في جوف
حوت نهم

شاعر الشعب محمود بيرم التونسي

بل كان مؤرقا لشعراء الفصحى . كان من أوائل الذين طوعوا الشعر العربي بخروجه عن عمود الشعر حين وظف ألقاظا وعبارات استقاها من الباعة المتجولين في حارات الإسكندرية . انه يشبه سيد درويش حين استقى موسيقاه من صيحات الباعة المتجولين ...



ومما ورد في حقه ما قاله احمد شوقي فيه (أنا لا أخشى على الشعر العربي طغيان احد او شيئا إلا بيرم وأدبه الشعبي) . كما قال في حقه الدكتور عبد الحميد يونس (تعلمت من بيرم ان هناك أدبا عظيما له تاريخه وله حياته المتدفقة المستمرة إلى جانب أدبنا الذي يكتب باللغة الفصحى) . كما علق عليه عباس محمود العقاد قائلا (إن الزمان ضنين بأمثال هذه العبقرية ، لا ينفق منها بغير حساب) .

محمود بيرم (1893 - 1961) شاعر الشعب . ولد بالإسكندرية من أب مصري وجد تونسيهاجر إلى مصر سنة 1834 . هو ليس شاعرا عاديا . انه مزيج من حياة حنا مينة ومحمد شكري وجان جينيه في التشرد والتهيه والحرمان والفقر . كان معارضا شرسا للاستعمار الانجليزي في مصر ، ومعارضاً للملك فاروق . اصدر مجلة (النجاح) 1916 تعرضت للمنع ثم مجلة (المسلة) 1919. مقالاته كانت نارية تصب في جميع الاتجاهات . حارب الفساد السياسي بقلمه وبشعره ولم يهادن ولم يساوم . كان ينتقد كل من لم يقف في صفوف الشعب . صادرت سلطات الاحتلال مجلة (المسلة) بعد الانتفاضة المجيدة سنة 1919 عقب اعتقال ونفي سعد زغلول ورفاقه ... تهكم بشعره على الأسرة الحاكمة والطبقة المسيطرة . كان لا بد لهذا الصوت الجريء والشجاع أن يسكت . في 1920 حكمت المحكمة بنفيه إلى تونس ثم إلى فرنسا وعمره 27 سنة . في منافيه ذاق مرارة الحرمان وعانى من الفقر الشديد . اشتغل حمالا في ميناء مرسيليا وبنى ... عاشر المنبوذين والمنحرفين واللصوص والمتسولين ... وقبل اندلاع الحرب العالمية الثانية عاد متسللا إلى مصر من بلاد الشام . لم يكن محمود بيرم مؤرقا للسلطة الحاكمة فقط



تجربة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، كما شارك وتابع حركات شعبية وطنية وجهوية. بالنظر لتجربته الميدانية وبالنظر لاهتمامه النشط بالتطورات الاجتماعية والسياسية في المغرب، فتقدم الى الرفيق بأسئلة راهنة حول الوضع العام في لادنا ونشكره على قبول دعوة جريدة النهج الديمقراطي.

تستضيف جريدتنا في العدد الاسبوعي هذا، الرفيق عبدالله غميط، وهو مناضل نقابي يتحمل مسؤوليات وطنية ومحلية في صفوف الجامعة الوطنية للتعليم، التوجه الديمقراطي. هو أيضا مناضل في الجمعية المغربية لحقوق الانسان، ومناضل سياسي منظم في صفوف النهج الديمقراطي. شارك وتابع الرفيق عبدالله غميط في نضالات جماهيرية هامة ضمنها

والجماعات الترابية أن توجه صفة لنقابات أحزاب الحكومة من خلال عدم تصويتها على نقابات الاتحاد الوطني للشغل والفيدرالية الديمقراطية للشغل، ووضعهم في مؤخرة الترتيب خارج تصنيف النقابات الأكثر تمثيلية.

وبهذا تكون الانتخابات المهنية غير الديمقراطية والتي عرفت تدخلا واضحا للراسمال وحلها في الادارات والوزارات في التأثير على اللوائح المناضلة ودعمه لنقابات التعاون الطبقي.

نحن الان أمام نقابات التعاون الطبقي في "مقدمة" الترتيب، مقابل رهانات الراسمال على رفع درجة اقتراسه لكل المكتسبات الاجتماعية والمهنية بقطاعات الوظيفة العمومية والمؤسسات العمومية، مما سيعقد مهام الحركة النقابية المناضلة ويفرض عليها التفكير في تأسيس تنسيقات نقابية بالقطاعات والاقاليم وتوحيد نضالاتها وتقعيدها وتجزيرها بما يسمح بتجاوز كل أشكال الضعف والترهل ؛ ويعيد للحركة النقابية دورها في تغيير موازن القوة وفرض مطالبها ومطالب المجتمع على الراسمال وممثليه السياسيين .

5 عادت من جديد وبقوة نقاشات حول علاقة السياسي بالجماهيري عامة والنقابي خاصة ، ما أسباب ذلك في رأيكم ؟

بالطبع شكلت دائما علاقة السياسي بالنقابي معادلة يتم من خلالها التشويش والتحامل على أداء التجارب النقابية الناجحة، لكن التجارب الفاشلة والتي هي نتاج رؤية سياسية للعمل النقابي ترمي إلى تحييده من الصراع وطمس دوره في توجيه النشاط النقابي وتربية المأجورين تربية عمالية تستحضر مصالحهم في مواجهة مصالح المشغلين .

رغم ادعاءات الراسمال وحلها السياسيين والنقابيين من استقلالية النشاط النقابي، ومهاجمتهم لكل الخطوط النقابية الكفاحية بدعوى " ممارسة السياسة " اتضحت الرؤية لدى الشغيلة من خلال مضامين المخططات الطبقية المعادية لمصالحها، والخلفيات المرتبطة بها.

كل الأدبيات النقابية والسياسية تؤكد أن كل نشاط جماهيري (نقابي) لن يكون مستقلا في منطلقاته وأهدافه ، ولكن هناك عملا جماهيريا (نقابيا) ينطلق من مصلحة الطبقة العاملة ودورها في إنتاج الخيرات والمنافع لكنها محرومة من حقوقها المشروعة ويهدف الى الدفاع عن مطالبها الاجتماعية والمهنية عبر تنظيمها نقابيا . وهناك عملا جماهيريا (نقابيا) يستخدم الطبقة العاملة لخدمة مصالح الراسمال أو الحزب أو مجموعة بشرية .

ظلت الحركة النقابية المغربية لسنوات تخوض الصراع بشكل خاطئ ، وذلك راجع للخطوط النقابية السائدة داخلها وغياب حزبها المستقل . فسيدة خطوط نقابية بيروقراطية تستعدي العمل السياسي التقدمي وتغلف نشاطها بالاستقلالية ، أفقدت الحركة النقابية قدرتها على التطور والاستفادة من مبدأ الوحدة النضالية ، ومن الكفاءات النقابية ذات الخلفيات السياسية العمالية ، ومقابل هذا عاش جزء من الحركة النقابية المغربية تحت رحمة خط نقابي انتهازي جيش الطبقة العاملة وانتصر لمصالح حزبية ضدا على المصالح الاستراتيجية للطبقة العاملة ، وهو ما عانت منه الطبقة العاملة وكل المناضلين العماليين .

واقع الصراع الطبقي الذي يشتد يوما بعد يوم ويكتوي بناه العمال والعاملات في المقاولات الصناعية والفلاحية والخدماتية ، أصبح ينيبر طريق نضال العمال ويرشدهم في العلاقة الجدلية للسياسي بالنقابي وضرورتها في معرفة عدوهم الحقيقي المسؤول عن كل مأسيتهم الاجتماعية والصحية والنفسية ، وكيفية هزمه وتحقيق مطالبهم المعنوية والمادية .

الاختيارات الكبرى ليسار .

في ظل ارتفاع منسوب الهجوم الليبرالي على الجماهير الشعبية عامة والطبقة العاملة خاصة ، فهمام اليسار المناضل تزداد تعقيدا واستعجالية اتجاه الوضع ، ولذلك الواقع الموضوع يشكل مجالا خصبا لزراع بذور الصراع الطبقي وتخصيبه عبر التواجد الفعلي والمباشر مع جماهير المتضررين من السياسات العمومية الموجهة لصالح الراسمال والمستهدفة لكل مساحات الضوء في مصالح الطبقة العاملة وعموم المستغلين . فهمام تنظيم الفعل داخل حقول الصراع الأساسية وأساسا المجال الاقتصادي يقتضي من اليسار تنظيم فعله داخل النقابات العمالية وتجويده وتوحيده بما يفرض ميزان قوة داخلي يرجع لها دورها في الصراع وامتلاكها من طرف العمال وثقتهم فيها في أفق سيادة الوعي الطبقي لدى عموم العمال والعاملات ، بما يسمح لهم بقيادة معارك عمالية تفضي إلى استرجاع المكتسبات المسروقة منهم على خلفية تحاذل القيادات النقابية البورجوازية والانتهازية .

3 هل يمكنكم تقييم الخريطة النقابية في بلادنا على ضوء نتائج الانتخابات الهنية الاخيرة ؟ ما الأفاق الممكنة ؟

شكلت الانتخابات المهنية لسنة 2021، محطة استطاع من خلالها المخزن إعادة إنتاج نفسه عبر التبطيل والتزوير الذي رافقها من لدن الاجهزة الرسمية وممثلي النقابات رغم محدوديتها في التأثير في الصراع الطبقي .

فالنقابات بالمغرب لا توطن أكثر من 5% في أحسن الاحوال حسب مؤسسات رسمية (HCP) ، وواقع نشاطها تأثر كثيرا بفعل عوامل موضوعية وذاتية ، فتراجع اليسار الطبقي عالميا ووطنيا كانت تداعيات على حضوره في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ومخرجاتها ، وامتد الى تراجع حضوره في المجتمع عامة العمل الجماهيري خاصة . اضافة لتضرر جودة أداء النقابات وتراجعها بفعل التدبير البيروقراطي للحياة الداخلية لها ، وعلاقتها بأجهزة الدولة والمنظمات الدولية ، ناهيك عن التحكم في كل قراراتها من طرف مجموعات ضغط ومصالح تحت مسميات عديدة ، تدخل الدولة وأجهزتها في صناعة قوة ونفوذ النقابات حسب طبيعة خطها و علاقته بالدولة .

فمن خلال النتائج النهائية المعلن عنها من طرف وزارة التشغيل يوم الجمعة 02 يوليوز 2021، بعد مرور أكثر من 16 يوما عن إجراء الانتخابات في قطاعات الوظيفة العمومية والمؤسسات العمومية ، يمكن أن نستنتج أن نسبة العمال المفروض عليهم الترشح بدون انتماء لمهام مندوب إجراء ،

4 أكثر من نصف الطبقة العاملة دون انشاء نقابي ، وهذا راجع لضعف التأطير النقابي وخوف العمال والعاملات من الطرد والتسريح ، وعدم قدرة النقابات حماية العمال من بطش الراسمال في ظل تواطؤ مكشوف للسلطات العمومية (ترابية وشغلية) ، او فقدان الثقة في النقابات من طرف الأجراء بعد تجارب نقابية فاشلة .

يظهر من خلال النتائج تقدم نقابة الاتحاد المغربي للشغل في قطاعات الوظيفة العمومية بشكل لافت ، وهذا راجع للعديد من الالتحاقيات بقطاعات الصحة والمالية والتعليم و....، وكذلك للتقطيع الانتخابي الذي قلص تمثيلية كل الفئات التي خاضت او تخوض معارك ، مقابل تضخيم تمثيلية فئات قليلة العدد، كما أن تقدم نقابة حزب الاستقلال في ظل ضعفها التنظيمي وغياب مبادرتها النضالية في القطاع الخاص العام ، يطرح سؤال عريض عن مصداقية الانتخابات المهنية وهل تعكس حقيقة العمل النقابي وتمثليته ؟ . كما يلاحظ تراجع نقابة الكدش على مستوى عدد المندوبين والترتيب، رغم التحركات النضالية التي خاضتها في قطاعات الوظيفة العمومية .

واستطاعت الطبقة العاملة في قطاع الوظيفة العمومية

1 ماهي العناوين الكبرى المؤطرة للمرحلة في المغرب بشكل عام ؟

إن ما يميز الوضع الراهن على الصعيد الوطني في أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية هو الاقرار الرسمي بفضل المشروع المخزني رغم كل محاولات تكيفه مع المستجدات وتلميع صورته لدى الرأي العام الخارجي .

فالنظام القائم أصر على تبنيه لمجموعة من المخططات الطبقية في العديد من الواجهات (الفلاحة ، الصناعة ، الخدمات ، التعليم ، الصحة ، الضرائب ...) مستهدفا تحريرها من كل التزامات الدولة اتجاه الشعب وقواه العاملة ، وهو ما أنتج تحولات طبقية للعديد من الفئات الاجتماعية وفي مقدمتها الطبقة العاملة التي أصبح جزء منها عاطل عن العمل جراء سياسات الطرد التعسفي والاغلاقات المستمرة للوحدات الانتاجية في العديد من مناطق المغرب ، وتغيير أنشطة المقاولات هروبا من التكاليف الاجتماعية للعمال والعاملات . وسعيا لتحسين خياراته اللاشعبية عبر حكومته الرجعية المنتهية صلاحيتها ، انتصر بشكل استبدادي لضرب الحريات السياسية والنقابية ، فواجه كل الحركات الشعبية بالقمع والتكبل والاعتقالات مستخدما كل أدواته الحزبية والجمعوية والاعلامية ، ولم يتوانا في تنزيل مخططات الاجهاز على التقاعد والوظيفة العمومية من خلال قانون التقاعد المشؤوم ومرسوم التعاقد في قطاع التعليم ، مما أفقد الطبقة العاملة تماسكها الاجتماعي وثقتها في أدوات نضالها وفي مقدمتها النقابات .

وفي خضم الحرب الطبقية التي تباشرها الدولة بتناغم مع مصالح الراسمال الأجنبي والمحلي ، تراجعت القدرة الشرائية لعموم الجماهير الشعبية وارتفعت معدلات البطالة وال فقر والجريمة والأمراض الاجتماعية ، في ظل ضعف القدرة التنظيمية والتأطيرية للنقابات والاحزاب المناضلة ، مما فتح شهية التحالف الطبقي السائد للمزيد من برمجة خصوصية القطاعات الاجتماعية (التعليم ، الصحة ، الحماية الاجتماعية ، النقل ،) في أفق التخلي الكلي للدولة عن مسؤولياتها الاجتماعية والاقتصادية اتجاه عموم الجماهير الشعبية .

كما لا يفوتنا استحضار التحاق النظام المغربي في هذه المرحلة بناي المطبوعين مع الكيان الصهيوني بشكل علني وواضح ، وهذا الموقف الجديد /القديم أعطاه قوة في المزيد من الاسبداد ودوس كل الحقوق والحريات متحديا كل الاتفاقيات الدولية في مجال حريات التعبير والصحافة والرأي ، ومنتشيا ببطولاته الوهمية في مجال اعتقال الصحفيين والنشطاء الاجتماعيين والتضييق على كل تعبيرات المجتمع الراضة لواقع الحال ، وأبرزها النهج الديمقراطي والجمعية المغربية لحقوق الانسان والجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي .

2 ماهي في رأيكم المهام المطروحة اليوم على اليسار الديمقراطي أمام اشتداد الأزمة ؟

أعتقد أن اليسار الديمقراطي بالمغرب يعيش أزمة تتعلق بجذور العاهات المرتبطة بأدوات بنائه وتوسعه ، وأيضا بواقع القمع والاحتواء وتأثره بالتجارب الدولية .

يواجه اليسار ضعف انفراسه وسط الطبقات ذات المصلحة في التغيير الحقيقي ، كما يظهر في العديد من الحركات الجماهيرية العفوية أنه غير قادر على قيادتها رغم وجوده ضمنها .

أولا يجب على الجميع الوعي بأن عملية التغيير مسيرة طويلة ومعقدة ، وتستدعي الوعي بالأهداف المشتركة الموحدة ، وترجمتها الى برامج مشتركة قاعدية ، في ارتباط مع

من وحي الأحداث

فلتتوجه الإيرادات لمعالجة

الأسباب لا النتائج

التيبي الحبيب

افتراض جازما وجود في صفوف احزاب فيدرالية اليسار العديد من الارادات النضالية القوية تصلح ودورها سيكون فاعلا الى هذا الحد او ذاك في انجاز التغيير الاجتماعي المجهض منذ معركة الاستقلال والتحرر الوطني.

العديد من هذه الارادات ساهمت في القطيعة التاريخية التي توجت نهاية ستينيات وبداية سبعينيات القرن الماضي بتأسيس الحركة الماركسية اللينينية المغربية. سعت تلك القاطن الى تأسيس الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربية على انقاض وضرورة هزم المشروع الاصلاحى التوفيقى والتوافقي مع النظام.

هذا المنحى والتوجه لا زال مستمرا الى يومنا هذا بل اصبحت دوافعه وضرورته اكثر مما كانت عليه في الماضي والحجة هي ما يعرفه وعي اغلبية الشعب المغربي من تطور هائل الى حد تشكي النظام نفسه من فقدان الاغلبية الساحقة الثقة فيه وفي مؤسساته واعترافه بفشل نموذج التنموي أي اختياراته الاستراتيجية.

يجب ان نعطي دفعة قوية لتسارع الفرز في اتجاه استرجاع المشروع التحرري لوجهه ولانجاز مهامه وعلى راسها بناء الحزب الطبقي المستقل للطبقة العاملة. يجب ان نتوجه بالدعوة لجميع تلك الارادات المؤمنة بالقطيعة من النظام ان تنخرط في هذا البناء وان تتحول من مجموعات تعيش على الهامش شعبيا وسياسيا وفكريا وان تتحول الى قوة تنظيمية تعبر على مصالح العمال والكادحين أي ال 80 في مائة التي ترى الحل خارج المؤسسات الشكلية والفاقدة للشرعية الشعبية. الى هذا المشروع يجب ان ندعو كل تلك الارادات الصادقة وان نوضح لها خواء كل المشاريع الحالية التي تعالج النتائج وليس اسباب هذا التشتت وهذه الهامشية لبعض التيارات التنظيمية ونقول لها بان الاعتقاد في اندماجها سيبنى الحزب اليساري الكبير. اتحاد الهامشيين لن يجعل منهم قوة اساسية لانهم سيقون هامشيين اتحاد التيارات سيبقى حزب التيارات منقسم على نفسه تتنازعه الزعاميات السياسية المنفصلة على 80 في المائة من المقاطعين والرافضين لتبرير سياسات المؤسسات الفاقدة للشرعية.

المعضلة لم ولن تكون ابدا تنظيمية تقنية انها تتعلق بالمشروع المجتمعي. ان تبني حزبا سياسيا لا يقود الجماهير لأخذ السلطة وفرض ارادتها سيجعل من هذا الحزب اضافة لجوقة الموجود حزب في احسن الاحوال يعيش على هامش الاحزاب المندمجة وفي اقلية برلمانية ينتظر ان يحين موعده في الدخول للاغلبية من موقع التابع.

النهج الديمقراطي يعقد لجنته الوطنية في دورتها 17 الأولى حضوريا في ظل جائحة كوفيد

المغربية.بينما تركز اهتمام المشاركات والمشاركين حول مستجدات الأوضاع العامة في بلادنا من حيث الأزمات التي كانت حصيلة عمل نظام سياسي مخزني مفترس يحاول أن يجهز عن الأخضر واليابس حتى في قضايا الحريات واستهداف أرواح المعارضين من صحافة ونشطاء الحركات الشعبية كما هو الحال في المحاكمات الصورية التي ذهب ضحيتها سليمان الريسوني المضرب عن الطعام لما يقارب 90 يوما في شروط لا انسانية، وحال الصحي عمرالراضي والمناضل الملتزم نور الدين العواج المضرب عن الطعام بشكل مفتوح....

هذا وقد خلصت اللجنة الوطنية الى ضرورة عقد المؤتمر الوطني في الاجال المعقولة، وتسطير برنامج عمل يستجيب لمهام النهج الديمقراطي في توحيد اليسار الماركسي ومهمة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين والتقدم برغم التحديات الموضوعية والذاتية نحو بناء الجبهة الميدانية لمناهضة المخزن والنهوض بالجبهة الاجتماعية بما ينسجم والأدوار المتفق حولها، بينما تثنى وتدعم بقوة الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع في انجازاتها الملومسة بما يعود على القضية الفلسطينية بربح بناء مشروع الدولة الفلسطينية على كامل التراب الوطني وعاصمتها فلسطين.

هذا وستنشر الجريدة بيان اللجنة الوطنية حول النموذج التنموي الجديد وبيان الدورة 17

في افريقيا.

- بروز دينامية مهمة وسط القوى المناضلة وخاصة الاحزاب الماركسية في جهات مهمة واستعادتها لدورها في الارتباط بالحركات الاجتماعية ونضالات الطبقة العاملة.

- ومن إن أهم المستجدات على المستوى العالمي تتمثل في محاولات الامبريالية الأمريكية بعد فوز بايدن استعادة دورها الريادي على المستوى العالمي من خلال تجاوز التوترات التي عرفها في علاقتها مع الاتحاد الأوروبي بقيادة الامبرياليين الألمان والفرنسية، واستعادة دورها المهيمن على حلف شمال الاطلسي، وسحب جنودها بعد انهزامها في أفغانستان والبحث عن حلول سلمية بين الأنظمة التي تدعمها، ومعارضتها في أفغانستان واليمن، وتخفيف تواجدها في العراق، والبحث عن حلول سلمية في ليبيا وسوريا.

- كل هذه الترتيبات الجديدة تدخل في إطار رغبتها المحمومة للتفرغ للصراع الاقتصادي مع الصين التي أصبحت اليوم تتصدر الاقتصاد العالمي، متجاوزة الامبرياليين الأمريكية واليابانية. وتحاول روسيا الحفاظ على مواقعها واستعادة دورها الأوروبي، خصوصا وأنها المزود الرئيسي لأوروبا بالغاز الطبيعي، وتجاوز العقوبات الاقتصادية الأوروبية على خلفية الصراع مع أوكرانيا.

وقد عرج نقاش اللجنة الوطنية بالتفصيل على أهم المستجدات التي تهم القارة الافريقية والمنطقة

نظم حزب النهج الديمقراطي يوم 04 يوليوز 2022 بالمقر المركزي في الرباط الدورة 17 للجنة الوطنية باعتبارها أول اجتماع وطني حضوري، بعدما دأبت أجهزة التنظيم السياسي على عقد الاجتماعات الوطنية بصيغة الندوات الرقمية. وقد شرعت الكتابة الوطنية بتنظيم اجتماعاتها حضوريا مباشرة بعد تخفيف شروط الحجر الصحي ومن دون انقطاع.

وقد كان من مهام هذه الدورة أن تتولى اللجنة الوطنية تدارس جدول أعمال مكثف يهم القضايا الأساسية وفق جدول أعمال:

- تقديم التقرير الأدبي والسياسي
- عرض تقرير مالي مفصل للدورة
- تقديم مشروع بيان حول النموذج التنموي الجديد
- بيان عام خاص بدورة اللجنة الوطنية 17
- المناقشة والمصادقة على المشاريع.
- ومن القضايا الهامة التي ناقشتها اللجنة الوطنية :

1 - على المستوى الدولي:

- الاستعداد للنضال الشعبي والعمالي لكن في ظل عجز التعبيرات السياسية ووصول الديمقراطية التمثيلية الى مازق العزلة وتفاقم المقاطعة الشعبية بما يعني فشل الشعبوية اليمينية واليسارية في تسويق وهم الديمقراطية.

- تفاقم التناقضات بين الامبرياليات وخطر التصعيد العسكري على مناطق النفوذ وخاصة

اصدار أدبي "أريج الطباشير"



الاحاد) كنصوص...وتجاذر الاشارة الى ان جل هذه النصوص للعمل الاول والثاني، قد مروا من الصفحة الثقافية لجريدة النهج الديمقراطي.

الا ان (اريج الطباشير) يصنفها كاتبها في جنس الرواية. وهي مسار مدرس مكافح يعبر بالقارئ جغرافية البادية والقهر لثلاثة عقود من الزمن الموحش.

نتمنى لرفيقنا عبداللطيف صردي عضو النهج الديمقراطي التوفيق ومزيادا من التألق.

سيرى النور قريبا، اصدار أدبي لرفيقنا "عبداللطيف صردي" وهو الاصدار الثالث تحت عنوان (اريج الطباشير) وقد وشم رفيقنا هذا العمل الأدبي بلوحة من ابداع الفنانة رفيقنا المناضلة "نعيمة الرايس" وقام بتصميم الغلاف المبدع "محمد لعروصي" وقد وضع تقديم هذا الإنتاج الأستاذ أحمد قنديلي....

وقد سبق لرفيقنا "عبداللطيف أنجز المجموعة القصصية المعروفة : (اوكار التماسيح). و(قطارات